

قياس أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على جودة  
التقرير المالي وخطر انهيار أسعار الأسهم : دراسة تطبيقية  
على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

إعداد

د. سناء ماهر محمدى مسعود

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة - جامعة بنها

قياس أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقرير المالي وخطر انهيار أسعار الأسهم : دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.  
د. سناء ماهر محمدى مسعود

مدرس بقسم المحاسبة  
كلية التجارة - جامعة بنها

---

### ملخص البحث

**هدف البحث:** دراسة أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقرير المالي وخطر انهيار أسعار الأسهم وذلك بتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية (EGX50).

**التصميم والمنهجية:** اعتمدت الدراسة على مدخل تحليل المحتوى في فحص التقارير السنوية لعينة مكونة من (٣٦) شركة مسجلة في البورصة المصرية (EGX50) خلال الفترة من عام (٢٠١٧) حتى عام (٢٠١٩)، لاختبار فروض البحث التي تعكس العلاقة بين أثر تبني معايير التقارير المالية وجودة التقرير المالي وكذلك أثر تبني هذه المعايير على تخفيض خطر انهيار أسعار الأسهم، وذلك باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية تتمثل في معامل ارتباط بيرسون ونموذج الانحدار المتعدد.

**النتائج والتوصيات:** تشير نتائج هذا البحث إلى وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة معنوية بين تبني معايير التقارير المالية الدولية وجودة التقرير المالي، بينما توجد علاقة ارتباط سالبة وذات دلالة معنوية بين تبني معايير التقارير المالية الدولية بخطر انهيار أسعار الأسهم، واستناداً إلى ذلك توصي الباحثة بضرورة الاهتمام باستكمال تهيئة بيئة الأعمال المصرية لإتمام تبني معايير التقارير المالية الدولية في كافة القطاعات الاقتصادية، والاهتمام بتطوير وتحديث المعايير المصرية باستمرار لكي تتوافق مع ما تتطلبه معايير التقارير المالية الدولية، مع ضرورة إلزام هيئة سوق المال المصرية كافة الشركات المسجلة بتبني هذه المعايير، لما لها من آثار إيجابية في تحسين البيئة المعلوماتية للشركة وزيادة الشفافية في عملية إعداد التقارير المالية وتحسين القابلية للمقارنة، وتخفيض قدرة المديرين على حجم الأخبار السيئة، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض خطر انهيار أسعار الأسهم.

**الأصالة والإضافة:** تساهم هذه الدراسة تقليل الفجوة البحثية في الأدب المحاسبي بشأن أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقرير المالي وخطر انهيار أسعار الأسهم وهو ما قد يساعد في تفسير التباين بين أداء الشركات المختلفة، كما تقدم هذه الدراسة دليلاً من البيئة المصرية كأحد الاقتصاديات الناشئة عما إذا كان التبني الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية يؤدي إلى تحسين جودة التقرير المالي ويحد من خطر انهيار أسعار الأسهم في الشركات المسجلة بالبورصة المصرية (EGX50).

**الكلمات المفتاحية:** معايير التقارير المالية الدولية - جودة التقرير المالي - خطر انهيار أسعار الأسهم.

# **Measuring The Impact of Adopting International Financial Reporting Standards on the Quality of the Financial Report and the Stock Price Crash Risk: An Empirical Study on Companies Listed in the Egyptian Stock Exchange.**

**Dr/ Sanaa Maher Mohammady Masoud**

*Lecturer, Accounting Department*

*Faculty of Commerce, Banha University*

---

## **Abstract**

**Research objective :**To study the effect of adopting international financial reporting standards on the quality of the financial report and the stock price crash risk by applying it to companies listed on the Egyptian Stock Exchange (EGX50).

**Research Methodology :**The study relied on the content analysis in examining the annual reports of a sample of (36) companies registered on the Egyptian Stock Exchange (EGX50) during the period from (2017) to the year (2019), to test the research hypotheses that reflect the relationship between the effect of adopting International financial reporting standards and the quality of the financial report, as well as the impact of adopting these standards to reduce the stock price crash risk, using a set of statistical methods represented in the Pearson correlation coefficient and the multiple regression.

**Results and Recommendations:** The results of this research indicate a positive and significant correlation between the adoption of international financial reporting standards and the quality of the financial report, while there is a negative and significant correlation between the adoption of international financial reporting standards and the stock price crash risk , And based on that, the **Researcher Recommends** the need to pay attention to the preparation of the Egyptian business environment in order to complete the adoption of the international financial reporting standards in all economic sectors, and interest in constantly developing and updating Egyptian standards in order to comply with what the international financial reporting standards require, with the necessity of obligating all the Capital Market Authority Companies listed on the Egyptian Stock Exchange adopt these standards, because of their positive effects in improving the company's information environment, increasing transparency in the financial reporting process, improving comparability, and reducing the ability of managers to block bad news, which reduces the stock price crash risk.

**Originality and Addition:** This study contributes to reduce the research gap in accounting literature regarding the impact of adopting international financial reporting standards on the quality of the financial report and the stock price crash risk, which may help in explaining the variation between the performance of different companies. This study also provides evidence from the Egyptian environment as one of the emerging economies whether compulsory adoption of international financial reporting standards improves the quality of the financial report and reduces the stock price crash risk in companies listed on the Egyptian Stock Exchange (EGX50).

**Key words:** International Financial Reporting Standards, the Quality of the Financial Report, the Stock Price Crash Risk.

## ١- الإطار العام للبحث:

### ١/١ المقدمة:

في ضوء عولمة أسواق رأس المال واتساع حجم الشركات متعددة الجنسيات، أصبحت هناك حاجة ملحة لتطوير وزيادة جودة التقارير المالية وما تحتويه من معلومات مالية حتى تتلاءم مع احتياجات مستخدمي التقارير المالية، مما أدى إلى اتجاه المنظمات والهيئات المهنية إلى العمل من أجل مواءمة المحاسبة عالمياً وإعداد تقارير مالية ذات جودة عالية، وبحلول نهاية التسعينات من القرن الماضي كانت معايير المحاسبة الدولية (IAS) مجموعة معترف بها دولياً، ثم قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بإجراء التعديلات على تلك المعايير وإصدار معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) International Financial Reporting Standards والتي تمثل مجموعة موحدة من المعايير عالية الجودة والمقبولة دولياً بناءً على مبادئ واضحة ومحددة وتهدف إلى زيادة مستوى الشفافية والقبالية للمقارنة بين الشركات على المستوى الدولي (خليل، إبراهيم، ٢٠١٨).

وأصبح تبني معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) أمراً ضرورياً ولا يمكن تجاهله، فعلى المستوى الدولي أصدر الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٢ تشريعاً بإلزام جميع الشركات المقيدة بالبورصة الأوروبية بالتحول نحو تطبيق تلك المعايير بدءاً من يناير (٢٠٠٥)، كما قدمت (SEC) في الولايات المتحدة الأمريكية اقتراحاً بخارطة طريق يقضي بتطبيق (IFRS) في عام (٢٠١٤)، كما أوصت المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية (The International Organization of Securities Commissions) (IOSC) بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية لإمكانية تداول الأوراق المالية عبر الحدود من أجل المصلحة العامة (Alghamdi, 2014)، وقد صدر أول معيار للتقارير المالية الدولية في عام (٢٠٠٣م) من قبل (IASB) بعنوان "تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى (IFRS1) أعقبه بعد ذلك صدور باقي المعايير ليصبح عددها سبعة عشر معياراً حتى الآن. (عرفة، مليجي، ٢٠١٩). أما على المستوى المحلي ففي مصر اهتمت الجهات المسؤولة عن وضع

المعايير بتطوير معايير المحاسبة المصرية في ضوء معايير المحاسبة الدولية وذلك بهدف رفع كفاءة سوق المال المصري وتدفق رأس المال الأجنبي وحماية أصحاب المصالح، ففي عام ٢٠٠٦ تم إصدار ٣٥ معيار محاسبي محل معايير المحاسبة المصرية السابقة، وفي يوليو ٢٠١٥ تم إصدار ٣٩ معيار محاسبي إلى جانب إطار إعداد وعرض القوائم المالية محل معايير المحاسبة السابقة، وفي إبريل ٢٠١٩ صدر قرار وزير الاستثمار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة لتتواءم مع تعديلات معايير التقارير المالية الدولية. (السواح، ٢٠١٩).

وقد أكدت العديد من الدراسات (Zeghal et al., 2012; Yurisandi & Dayanandan et al., 2016; Puspitasari, 2015)؛ شرف، ٢٠١٧؛ فؤاد، ٢٠١٦، أن تبني معايير التقارير المالية الدولية يؤدي إلى زيادة جودة التقرير المالي من خلال زيادة الشفافية، وتحسين القابلية للمقارنة، وتخفيض عدم تماثل المعلومات، وتحسين ثقة المستثمرين، بينما ترى دراسة كل من (فرج، ٢٠١٩؛ منصور، ٢٠١٧؛ Fuad et al., 2019; Outa, 2011). أن هذا التبني لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين جودة التقرير المالي.

كما أوضحت العديد من الدراسات (عبدالمجيد، ٢٠١٩؛ Habib et al., 2015; Lim et al., 2016; Defond et al., 2017) ، أن تبني معايير التقارير المالية الدولية تعتبر من أهم المحددات الرئيسية التي تحد من خطر انهيار أسعار الأسهم وذلك من خلال زيادة الشفافية وتحسين درجة القابلية للمقارنة، والحد من قدرة المديرين التنفيذيين على حجب الأخبار السيئة.

وفي ظل تبني مصر لمعايير التقارير المالية الدولية لمواكبة التطورات العالمية في مجال مهنة المحاسبة ومحاولة لإضفاء ثقة المتعاملين في التقارير المالية المنشورة بالبورصة لتحسين كفاءة سوق المال وربط سوق المال بالأسواق العالمية. لذلك تتضح أهمية البحث الحالي من خلال قياس أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقرير المالي وكذلك تأثيرها على الحد من خطر انهيار أسعار الأسهم.

## ٢/١ طبيعة المشكلة:

تمثل معايير التقارير المالية الدولية مجموعة من المعايير مرتفعة الجودة، ويعتبر تبني هذه المعايير (IFRS) التغيير الأهم فيما يتعلق بالتقرير المالي حول العالم خلال

العقود الثلاثة السابقة لما لها من آثار إيجابية على خصائص المعلومات المحاسبية ومن ثم على جودة وشفافية التقارير المالية، وقد أشارت دراسة كل من (Bodle et al., 2016; Zhang, 2011; Dayanandan et al., 2016) إلى أن تبني معايير التقارير المالية الدولية يحقق العديد من المنافع أهمها: زيادة شفافية التقرير المالي، وتحسين قابلية المعلومات للمقارنة، وتخفيض عدم تماثل المعلومات، وتخفيض تكلفة رأس المال وبالتالي زيادة كفاءة تخصيص الموارد المالية، وتحسين كفاءة سوق رأس المال.

في حين أشارت دراسة كل من (Outa., 2011; Murtini and Lusiana., 2016) أن تبني معايير التقارير المالية الدولية لا يؤثر على جودة التقرير المالي حيث توجد عدة عوامل تحد من منفعة تبني تلك المعايير منها: عدم وجود البيئة المناسبة والمهياة لتبني تلك المعايير، وكذلك اختلاف العوامل الاقتصادية والسياسية والثقافية والقانونية والتنظيمية بين الدول المختلفة، كما أن هذه المعايير معدة وفقاً لعوامل بيئية وقيم مجتمعية تناسب الدول المتقدمة ولا تناسب الدول النامية.

كما يمثل خطر انهيار أسعار الأسهم أحد الجوانب الهامة التي يهتم بها المستثمرين والشركات، حيث أنه يؤثر على اتخاذ المستثمر لقراراته وعلى إدارة الشركة لمخاطرها. لأنه يعكس آثار العديد من العوامل الهامة، أحد هذه العوامل جودة المعلومات المالية الواردة ضمن التقارير المالية للشركة والتي يتم إعدادها في ضوء معايير المحاسبة المعتمدة في الدولة التي تمارس فيها الشركة نشاطها. (عبدالمجيد، ٢٠١٩).

وقد أشارت دراسة كل من (Jin& Myers., 2006; Hutton et al., 2009) إلى أن بيئة إعداد التقارير المالية هي محدد هام لحدوث خطر انهيار أسعار الأسهم، وقد توصلت هذه الدراسات إلى أنه كلما أصبحت بيئة عملية إعداد التقارير المالية أكثر شفافية كلما أدى إلى انخفاض خطر انهيار أسعار الأسهم، كما توصلت دراسة كل من (Defond et al., 2015; Lim et al., 2016) إلى أن أحد طرق تحقيق وزيادة الشفافية هو تطبيق معايير محاسبية أفضل والتي تتمثل في معايير التقارير المالية الدولية، ويعتبر تبني هذه المعايير أحد عوامل دعم الشفافية وتقلل من قدرة المديرين على حجب الأخبار السيئة مما يؤدي إلى انخفاض خطر انهيار أسعار الأسهم، في حين رأت دراسة (Capkun et al., 2016) إلى أن تبني معايير التقارير المالية الدولية يؤدي إلى زيادة ممارسة إدارة الأرباح نظراً لما توفره هذه المعايير من مرونة كبيرة في الاختيار بين

الممارسات المحاسبية وتتيح قدر أكبر من ممارسة الحكم المهني مما يؤدي إلى زيادة الممارسات الانتهازية وحجب الأخبار السيئة. وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع خطر انهيار أسعار أسهم الشركة، كما أشارت دراسة (Khodarahmi et al., 2016) إلى أن خطر انهيار أسعار الأسهم قد يزداد بالنسبة للشركات التي تتمتع بمديرين لديهم قدرات إدارية عالية ويميلون إلى إخفاء الأخبار السيئة .

ونظراً لعدم اتفاق الأدبيات المحاسبية على أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقرير المالي وخطر انهيار أسعار الأسهم، بالإضافة إلى ندرة الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع في البيئة المصرية وبالتطبيق على الشركات المدرجة في البورصة المصرية (EGX50)- في حدود علم الباحثة- حيث أن معظم الدراسات تمت في بيئات متقدمة.

**وفي ضوء ذلك يمكن صياغة مشكلة البحث في الإجابة على الأسئلة التالية:**

- هل يؤثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقرير المالي في الشركات المسجلة بالبورصة المصرية (EGX50) ؟
- ما هو أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على خطر انهيار أسعار الأسهم في الشركات المسجلة بالبورصة المصرية (EGX50) ؟

### **٣/١ أهداف البحث:**

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في تحليل أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقرير المالي وخطر انهيار أسعار الأسهم في الشركات المسجلة بالبورصة المصرية (EGX50)، وينبثق عن هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

- تحديد أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقرير المالي.
- دراسة دور تبني معايير التقارير المالية الدولية في الحد من خطر انهيار أسعار الأسهم.

### **٤/١ أهمية البحث:**

تتبع أهمية البحث من خلال مساهمته في أدبيات الفكر المحاسبي المتزايد عن تبني معايير التقارير المالية الدولية وأثرها على جودة التقرير المالي وخطر انهيار أسعار الأسهم، ومن ثم تتمثل أهمية البحث في:

## أولاً: الأهمية العلمية:

- يشهد العالم الآن اتجاه معظم دول العالم إلى التبنّي الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية، ونظراً لأن هذا الاتجاه يلقي تأييداً كبيراً ودعمًا من عدد كبير من المنظمات الدولية المؤثرة في الاقتصاد العالمي مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي...، وغيرها، فإن معايير التقارير المالية الدولية تحتاج إلى إجراء المزيد من الدراسة والتحليل، لذلك تتبع أهمية البحث من خلال تناول أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقرير المالي وخطر انهيار أسعار الأسهم في الشركات المسجلة بالبورصة المصرية، باعتبار مصر من الدول النامية التي طبقت معايير التقارير المالية الدولية.
- تحاول الدراسة الحالية تقليل الفجوة البحثية في الأدب المحاسبي حيث كانت النتائج مختلطة وغير حاسمة بشأن أثر معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقرير المالي وخطر انهيار أسعار الأسهم في الدول المتقدمة مما يعني الحاجة إلى القيام بالمزيد من الدراسات في الدول النامية باعتبارها حديثة العهد بتطبيق تلك المعايير، مما قد يساهم في تحسين جودة بيئتها المعلوماتية وقدرتها على مواجهة المخاطر المحتملة لانهيار أسعار الأسهم.
- تحاول الدراسة الحالية بناء نموذجين إحداهما لاختبار أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقرير المالي (النموذج الأول)، والآخر لدراسة أثر تبني هذه المعايير على خطر انهيار أسعار الأسهم (النموذج الثاني) من خلال إدخال متغيرات جديدة إلى النماذج التي سبق وقدمتها الدراسات السابقة مما يعكس مؤشرات جديدة ذات دلالة في تفسير أثر تبني معايير (IFRS) على جودة التقرير المالي والحد من خطر انهيار أسعار الأسهم في الشركات المسجلة بالبورصة المصرية (EGX50).

## ثانياً: الأهمية العملية:

- تحاول الدراسة الحالية تقديم دليلاً من البيئة المصرية كأحد الاقتصاديات الناشئة عما إذا كان تبني معايير التقارير المالية الدولية يؤدي إلى تحسين جودة التقرير



المالي ويحد من خطر انهيار أسعار الأسهم في الشركات المسجلة بالبورصة المصرية (EGX50).

- تساهم الدراسة الحالية في زيادة فهم وإدراك الشركات المصرية وأصحاب المصالح للعوامل التي تؤثر في خطر انهيار أسعار الأسهم من خلال إضافة محدد جديد وهو تبني معايير التقارير المالية الدولية التي تعمل على زيادة الشفافية وتقلل من الممارسات والسلوكيات الانتهازية للإدارة والحد من مدى قدرة المديرين على حجب الأخبار السيئة وتخفيض عدم تماثل المعلومات، مما يؤدي إلى الحد من الانهيار المفاجئ لأسعار الأسهم.

#### ٥/١ منهج البحث:

اعتمدت الباحثة على المنهج الاستقرائي في مراجعة الأدب المحاسبي المتعلق بموضوع البحث بهدف الاستفادة منها في صياغة الإطار النظري، والمنهج الاستنباطي لاستكشاف وتفسير أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقرير المالي وخطر انهيار أسعار الأسهم. كما قامت الباحثة بدراسة تطبيقية باستخدام أسلوب تحليل المحتوى في فحص التقارير السنوية لعينة من الشركات المسجلة في البورصة المصرية (EGX50) وذلك خلال الفترة من عام (٢٠١٧) حتى عام (٢٠١٩)، بغرض تطوير نماذج لقياس هذه العلاقات واختبار فروض البحث، وقد تم استخدام تحليل معاملات الارتباط ونموذج الانحدار في تفسير نتائج الدراسة التطبيقية.

#### ٦/١ حدود البحث: تتمثل حدود البحث فيما يلي :

- يقتصر البحث على دراسة واختبار أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقرير المالي وخطر انهيار أسعار الأسهم، دون التطرق لقياس الآثار الاقتصادية الأخر لتبني معايير التقارير المالية الدولية مثل: المسؤولية الاجتماعية للشركة، التجنب الضريبي، كفاءة القرارات الاستثمارية، والاستثمار الأجنبي، إلا بالقدر الذي يخدم هدف البحث.
- يقتصر البحث على استخدام مدخل تحليل المحتوى في فحص التقارير السنوية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية في المؤشر (EGX50)، ولن يتم تطبيق الدراسة التطبيقية على جميع هذه الشركات (EGX50) إلا بعد مراعاة شروط اختيار العينة خلال الفترة من عام (٢٠١٧) حتى عام (٢٠١٩).

## ٧/١ خطة البحث:

انطلاقاً من أهمية البحث وتحقيقاً لأهدافه والإجابة على تساؤلاته البحثية، فقد تم تقسيم البحث كما يلي:

- ١- الإطار العام للبحث.
  - ٢- العلاقة بين تبني معايير التقارير المالية الدولية وجودة التقرير المالي.
  - ٣- العلاقة بين تبني معايير التقارير المالية الدولية وخطر انهيار أسعار الأسهم.
  - ٤- الدراسات السابقة وتطوير فروض البحث.
  - ٥- الدراسة التطبيقية.
  - ٦- النتائج والتوصيات ومجالات البحث المستقبلية.
- ٢- العلاقة بين تبني معايير التقارير المالية الدولية وجودة التقرير المالي.

استهدف مجلس معايير المحاسبة المالية الدولية (IASB) من إصدار المعايير الدولية لإعداد التقارير تحسين جودة وشفافية المعلومات بحيث تعكس الأداء الاقتصادي والمركز المالي الحقيقي للشركة، وأن تكون القوائم المالية المتاحة للمستثمرين أكثر قابلية للمقارنة بما يمكنهم من اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة عند تخصيص مواردهم (مليجي، ٢٠١٤)، وتحاول الباحثة تحليل العلاقة بين تبني معايير التقارير المالية الدولية وجودة التقرير المالي كما يلي:

## ١/٢ تبني معايير التقارير المالية الدولية في البيئة المصرية: الدوافع ومعوقات تطبيقها.

تعرف معايير التقارير المالية الدولية بأنها عبارة عن مجموعة من المعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، بهدف تطوير حزمة من المعايير المحاسبية، تكون عالية الجودة ومفهومة وقابلة للتطبيق ومقبولة دولياً بناءً على مبادئ واضحة ومحددة وتهدف إلى زيادة مستوى الشفافية والقابلية للمقارنة بين الشركات على المستوى الدولي، بغرض توفير معلومات محاسبية شاملة ودقيقة وتقديمها في الوقت المناسب يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات (Palmer, 2020).

إن تبني معايير التقارير المالية الدولية أصبح يلقي تأييداً كبيراً ودعمًا من عدد كبير من المنظمات الدولية العالمية المؤثرة في الاقتصاد العالمي مثل البنك

الدولي WB وصندوق النقد الدولي IMF ولجنة بازل BC، ومجموعة دول العشرين الكبار G20، خاصة بعد أن أعلنت مؤسسة مجلس معايير التقارير المالية الدولية في نهاية عام ٢٠١٢ سياسة متشددة في تبني تلك المعايير تقوم على أساس أنه لا يوجد سوى مسار واحد رئيسي للتعامل مع تلك المعايير وهو التبني الكامل لها. وفي حالة رغبة الدول في إحداث أية تغييرات على تلك المعايير فيطلب الأمر أن يكون ذلك لفترة مؤقتة تعود بعدها إلى التطبيق الكامل لها، (العادلي، ٢٠١٧). وقد صدر أول معيار للتقارير المالية الدولية في عام (٢٠٠٣) من قبل (IASB) بعنوان "تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى IFRSI" وأعقبه بعد ذلك صدور باقي المعايير ليصبح عددها سبعة عشر معياراً حتى الآن (عرفة، مليجي، ٢٠١٩).

وتتمثل دوافع تبني معايير التقارير المالية الدولية سواء في الدول النامية أو الدول المتقدمة فيما يلي. (أبو طالب، ٢٠١٣؛ هلال، ٢٠١٨؛ العادلي، ٢٠١٧؛ عثمان، ٢٠١٩؛ Baig& Khan, 2016; Alghamdi, 2014) تحسين جودة التقارير المالية من خلال إمداد المتعاملين مع سوق المال بتقارير مالية واضحة وموثوق بها وقابلة للمقارنة، تدعيم قدرة الإدارة على اتخاذ القرار من خلال تزويد الإدارة بالمعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات الإدارية بالتوقيت والجودة والموثوقية العالية، جذب الاستثمارات الأجنبية مع تزايد نمو التجارة الدولية وذلك عن طريق زيادة تعاملات المستثمرين في أسواق الأوراق المالية مما يؤدي إلى جذب مزيد من رؤوس الأموال إلى تلك الأسواق وتحسين اقتصاديات الأعمال وزيادة معدلات النمو (Albu et al., 2011) وزيادة ثقة المستثمر الأجنبي بالتقارير المالية، تخفيض عدم تماثل المعلومات في ظل توافر شفافية المعلومات مع زيادة الإفصاح بالتقارير المالية المنشورة، زيادة سيولة الأسواق المالية وتخفيض تكلفة رأس المال للمستثمرين على المستوى الدولي، إزالة الحواجز أمام صفقات الاستحواذ والاندماج التي تتم عبر الحدود بالشكل الذي يسمح بانتقال رؤوس الأموال بين دول العالم مما يساهم في زيادة المزايا التي تعود على المستثمرين وعلى اقتصاديات الدول النامية (Gurarda., 2013)، توحيد متطلبات التقارير المالية عبر مختلف شركات دول العالم، الحد من مستويات إدارة الربحية، زيادة الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب، وزيادة دقة التنبؤات، وزيادة كفاءة الشركات في إدارة استثماراتها.

**ومما سبق يتضح للباحثة أن الدوافع التي ساهمت في اتخاذ قرار الالتزام** بتبني معايير التقارير المالية الدولية هي تحسين جودة التقارير المالية من خلال زيادة مستوى الإفصاح والشفافية بالتقارير المالية المنشورة، وزيادة جودة المعلومات المحاسبية، وزيادة قابلية تلك المعلومات للمقارنة، مما ساهم في تخفيض تكلفة رأس المال نتيجة لزيادة الاستثمارات الأجنبية، إلى جانب إتاحة الفرصة أمام الشركات المحلية للدخول إلى أسواق المال الأجنبية مما ساهم إلى حد كبير في تحسين اقتصاديات تلك الشركات، حيث أصبح تبني معايير التقارير المالية الدولية بمثابة جواز المرور إلى الاقتصاد العالمي.

**وبالنسبة لتبني معايير التقارير المالية الدولية في جمهورية مصر العربية** فقد اهتمت الجهات المسؤولة عن إصدار معايير المحاسبة المالية بتعديل وتطوير معايير المحاسبة المصرية في ضوء معايير المحاسبة الدولية وذلك بهدف ربط سوق المال في مصر بالأسواق العالمية وحماية أصحاب المصالح، حيث تم إصدار معايير المحاسبة المصرية في عام ١٩٩٧ والتي تم وضعها في ضوء معايير المحاسبة الدولية في ذلك الوقت. وقام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في عام ٢٠٠٤ بإجراء تغييرات وتحسينات جوهرية في معايير المحاسبة المالية، وأصدر معايير جديدة للوصول إلى مجموعة من المعايير على مستوى عالي من الجودة وتساعد في تعزيز فكرة التوافق الدولي. ولمواكبة هذه التغييرات قام وزير الاستثمار بإصدار القرار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ والخاص بإصدار معايير محاسبية جديدة وعددها ٣٥ معيار والتي وضعت في ضوء معايير التقارير المالية الدولية مع بعض الاستثناءات المحدودة، وتم إلغاء العمل بجميع المعايير المحاسبية المصرية الصادرة بقرارات وزارية سابقة ( القرار ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧، ٣٤٥ لسنة ٢٠٠٢)، (منصور، ٢٠١٧)، وقد تم العمل بتلك المعايير من أول يناير ٢٠٠٧، وفي يوليو ٢٠١٥ صدر قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ بشأن إصدار معايير جديدة للمحاسبة المصرية بتاريخ ٢٠١٥/٧/٩. وذلك من قبل لجنة تضم خبراء من الهيئة العامة للرقابة المالية، وجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، والجهاز المركزي للمحاسبات، والهيئة العامة للاستثمار، والمعهد المصرفي للمحاسبين والمراجعين، وشعبة مزاوله مهنة المحاسبة بنقابة التجاربيين. وقضت المادة الثالثة من هذا القرار بأن العمل بتلك المعايير سيبدأ

اعتباراً من أول يناير ٢٠١٦ وتتضمن المعايير ٣٩ معياراً وإطار إعداد وعرض القوائم المالية محل معايير المحاسبة المصرية السابقة (الهيئة العامة للرقابة المالية، متاح عبر [www.efsa.gov.eg](http://www.efsa.gov.eg))، وفي إبريل ٢٠١٩ صدر قرار وزير الاستثمار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة لتتواءم مع تعديلات معايير التقارير المالية الدولية، وسوف يسرى تطبيق تعديلات ذلك القرار بناء على تاريخ السريان المنصوص عليه بكل معيار، فالمعيار الأول سيكون تطبيقه بداية من أول يناير ٢٠٢٠ مع السماح بالتطبيق المبكر. (السواح، ٢٠١٩).

**ومما سبق ترى الباحثة أن أهمية تبني معايير التقارير المالية الدولية في مصر ترجع إلى حاجة مصر إلى مواكبة التطورات العالمية في مجال مهنة المحاسبة وتحسين الشفافية، ومحاولة لإضفاء ثقة المتعاملين في التقارير المالية المنشورة بالبورصة لتحسين كفاءة سوق المال وحماية أصحاب المصالح ومحاولة لجذب الاستثمارات الأجنبية.**

**وبرغم من أهمية تبني معايير التقارير المالية الدولية والمنافع المرتبة على تطبيقها فإن هناك كثير من المعوقات التي تقف حائلاً أمام هذا التبني ويمكن تلخيصها فيما يلي:** صعوبة وجود مرادفات لبعض محتويات معايير التقارير المالية الدولية وتعذر ترجمتها إلى ما يقابلها باللغة العربية وهو ما يؤدي إلى سوء فهم من جانب المتعاملين (Alghamdi, 2014)، اختلاف عوامل تأسيس معايير التقارير المالية الدولية حيث نمت جذورها في الدول المتقدمة وتأثرت عند صياغتها بالمتغيرات البيئية في تلك الدول ولم تراعي الظروف البيئية للدول النامية (هلالي، ٢٠١٨) مما يعني اختلاف العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية، وكذلك اختلاف اللغة والثقافة ومستوى الخبرة والتعليم من دولة إلى أخرى وخاصة في الدول النامية، وصعوبة التنسيق بين الاختلافات الموجودة في المعايير المحاسبية في مختلف العالم، بالإضافة إلى أن تبني معايير التقارير المالية الدولية إضافة إلى المعايير المحلية يخلق عبئاً متزايداً بخصوص تطبيق هذه المعايير. (بدر، ٢٠١٣).

## **٢/٢ جودة التقارير المالية ونماذج قياسها في الفكر المحاسبي.**

يتمثل الهدف الرئيسي للتقرير المالي في توصيل معلومات ذات جودة مرتفعة تخص الوحدات الاقتصادية وتفيد في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية لذلك تزايد اهتمام

الأدب المحاسبي بدراسة جودة التقارير المالية، وجودة ما تفصح عنه تلك التقارير من معلومات محاسبية ومدى نفعية تلك المعلومات وهو ما يعرف في الفكر المحاسبي بدراسات المحتوى الإعلامي للمعلومات، ودراسات جودة الأرباح. (زعطوط، ٢٠١٩).

ولا يوجد مفهوم محدد بدقة لجودة التقارير المالية في الأدب المحاسبي حيث يختلف مفهوم جودة التقارير المالية باختلاف منظور الحكم على مستوى الجودة. فمن ناحية ترى الجهات المهنية المسئولة عن وضع المعايير المحاسبية ومعايير التقارير المالية أن جودة التقارير المالية تتحقق إذا ما تم تطبيق المعايير المحاسبية بشكل دقيق، وهذا ما أكدت عليه دراسة كلاً من (Sunder., 2016; Cheung et al., 2010)، وفي نفس الاتجاه ترى دراسة (Andrei et al., 2015) أن التقارير عالية الجودة هي التي يتم إعدادها في ضوء المعايير المحاسبية والتشريعات والقوانين وتحتوي على درجة عالية من التحفظ المحاسبي، ويترتب عليها انخفاض عدم تماثل المعلومات، كما تناول البعض الآخر مفهوم جودة التقارير المالية من منظور مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية، حيث ترى دراسة (ريشو، ٢٠١٣) إن توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية مثل الملاءمة والمصدقية، والقابلية للمقارنة، والقابلية للتحقيق، والوقت المناسب، والقابلية للفهم وقدرتها على التعبير بدقة عن حقيقة الواقع الاقتصادي للشركة ونتائج أعمالها مؤشر هام على مدى جودة التقارير المالية، في حين يرى البعض أن جودة التقارير المالية هي جودة الأرباح فتري دراسة (أحمد، ٢٠١١) أن جودة التقارير المالية تشير إلى التعبير الصادق عن الأرباح الحقيقية والفعلية غير المبالغ فيها والخالية من الغش، كما ترى دراسة (Habib and Jiang, 2015) أن جودة التقارير المالية هي توفير معلومات أكثر عن خصائص الأداء المالي للشركات، والتي تعتبر ملائمة لاتخاذ قرارات معينة من خلال متخذ قرار معين. كما قدمت دراسة (الصيرفي، ٢٠١٥) تعريف شامل لجودة التقارير المالية بأنها إعداد التقارير المالية وفقاً لإطار إعداد التقرير المالي المطبق وأن تساعد على توصيل محتواها لمستخدميها في الوقت المناسب وبمستوى تجميع ملائم مع تجنب التحريف الجوهرى في هذا المحتوى حتى تعبر بصدق عن الوضع الاقتصادي للشركة خلال فترة زمنية معينة. كما أن جودة التقارير المالية يمكن اعتبارها ناتجاً للعديد من

المحددات الداخلية والخارجية، وبطبيعة الحال فإن توفير مستوى مرتفع من الجودة عند عملية إعداد التقارير المالية، وتوافر مقومات حوكمة الشركات بشكل جيد وارتفاع مستوى جودة أنشطة المراجعة الداخلية وكفاءة وفعالية هيكل الرقابة الداخلية سيؤثر إيجابياً على جودة التقارير المالية (زعطوط، ٢٠١٩).

**وفي ضوء ما سبق يتضح للباحثة أن هناك مؤشرات للاستدلال على جودة التقارير المالية من أهمها:** مدى منفعة المحتوى المعلوماتي للتقارير وخلوها من التحريفات، الالتزام بالتشريعات والمعايير المحاسبية- خاصة في ظل تبني مصر للمعايير الدولية- وانخفاض عمليات إدارة الأرباح، وتفعيل حوكمة الشركات.

وقد تناولت الدراسات المحاسبية نماذج مختلفة لقياس جودة التقارير

المالية من أهمها ما يلي:

أ- **نموذج الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:** ويتميز هذا النموذج بأنه مقياس مباشر لجودة التقرير المالي ويعتمد على خصائص جودة المعلومات المحاسبية وذلك طبقاً للإطار المفاهيمي الجديد للمحاسبة المالية الصادر في ٢٠١٠ عن كل من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، وهي الخصائص التي تجعل المعلومات المحاسبية أكثر منفعة لمستخدميها في اتخاذ القرارات وتمثل في الخصائص النوعية الأساسية (الملاءمة والمصادقية) وخصائص نوعية معززة والتي تعزز من منفعة المعلومات المحاسبية (القابلية للمقارنة، والقابلية للتحقق، القابلية للفهم، الوقتية).

(Yurisandi & Puspitasari, 2015).

ب - **نماذج جودة الربح:** يستند المؤيدون لهذا المدخل إلى أن الربح المحاسبي هو أكثر المعلومات المحاسبية أهمية من وجهة نظر أصحاب المصالح ويتوقف إنتاجه على حجم الموارد المتاحة ومدى كفاءة الإدارة في تشغيلها والفرص الاقتصادية المتوقعة، ومن أشهر هذه النماذج هو نموذج قياس استمرارية الأرباح، ونموذج قياس قدرتها التنبؤية (مليجي، ٢٠١٤).

ج- **نماذج الاستحقاق:** يمكن قياس جودة التقرير المالي من خلال جودة الاستحقاقات والتي تعني خلو التقارير المالية من ممارسات إدارة الأرباح (Bodle et al., 2016) وتركز هذه النماذج على المدى الذي تفسر فيه الاستحقاقات المحاسبية تحقق كل من الأرباح والتدفق النقدي التشغيلي (Cheung et al., 2010) ، وقد تم استخدام مقياس إدارة الاستحقاق الاختيارية لقياس إدارة الأرباح، ومن أهم هذه النماذج نموذج جودة الاستحقاق المعدل الذي وضعه (Jones, 1991) المعدل من قبل (Dechow et al., 1995) باعتبارها أكثر النماذج دقة.

د- **نماذج التحفظ المحاسبي:** يعد التحفظ المحاسبي أحد وأهم النماذج المستخدمة في قياس جودة التقرير المالي، حيث أشارت دراسة كل من (شرف، ٢٠١٧؛ فؤاد، ٢٠١٦؛ Zhang, 2011; Cavalcante, 2014) بأن التحفظ المحاسبي يعني تأجيل الاعتراف بالأخبار السارة (الأرباح) وتعجيل الاعتراف بالأخبار السيئة، أو الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب، أو عدم توقع أي ربح مع توقع كل الخسائر، أو الأخذ بالقيم الأقل للأصول. وينقسم التحفظ المحاسبي إلى **التحفظ المشروط** (ويطلق عليه أحياناً بالتحفظ اللاحق أو التحفظ المرتبط بالأخبار، ويقصد به تخفيض القيمة الدفترية لصافي الأصول نتيجة احتمال تحقق بعض الظروف الاقتصادية غير المرغوب فيها) و**التحفظ غير المشروط** (ويطلق عليه أحياناً بالتحفظ المبكر أو التحفظ غير المرتبط بالأخبار (المستقل) ويشير إلى اختيار طريقة محاسبية منذ بداية الاعتراف والقياس المحاسبي للأصول وللالتزامات ، يترتب عنها انخفاض القيمة الدفترية لصافي الأصول. (فؤاد، ٢٠١٦). ويتم قياس التحفظ المحاسبي بعدة نماذج، منها نموذج التوقيت غير المتماثل لقياس مكونات الربح (Basu, 1997)، ونموذج درجة التحفظ C-Score الذي اقترحه (Khan and Watts, 2009)، ونموذج حساب نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية (Beaver and Ryan, 2005)، ونموذج يعتمد على الاستحقاقات الذي اقترحه (Givoly and Hayn, 2000).

وفي ضوء ما سبق يتضح للباحثة عدم وجود نموذج موحد متفق عليه لقياس درجة جودة التقارير المالية نظراً لتعدد الفئات المستخدمة لها حيث يوفر كل نموذج من



النماذج السابقة مؤشرات يمكن من خلالها الاستدلال على جودة هذه التقارير من وجهة نظر هؤلاء المستخدمين ولمحاولة استعادة الثقة في التقارير المالية. وسوف تعتمد الباحثة على التحفظ المحاسبي كمقياس لجودة التقرير المالي باستخدام نموذج حساب نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية، وذلك لشيوع استخدامه في الدراسات السابقة، وقابليته للتطبيق على البيانات المتاحة في البيئة المصرية.

### ٣/٢ أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقرير المالي

يساعد تبني معايير محاسبية موحدة عالمياً في وجود لغة واحدة للتقارير المالية، ويخلق منافسة حرة في أسواق المال العالمية نتيجة الشفافية في المعاملات الاقتصادية، وزيادة القابلية للمقارنة للتقارير المالية عالمياً.

وفي هذا الإطار فقد تضمن الأدب المحاسبي بعض الأسباب التي تفسر لماذا قد يؤدي تبني معايير التقارير المالية الدولية إلى تحسين جودة التقرير المالي، أو لماذا قد يؤدي تبني معايير التقارير المالية الدولية إلى تخفيض جودة التقرير المالي. فقدت دراسة كل من (Fuad et al., 2019; Barth et al., 2008; Ahmed et al., 2013; Ebaid., 2016) عرفة، مليجي، ٢٠١٩. الأسباب التي تفسر لماذا قد يؤدي تبني معايير التقارير المالية الدولية إلى تحسين جودة التقرير المالي وهي: قد يترتب على تبني معايير التقارير المالية الدولية استبعاد بعض البدائل المحاسبية وبالتالي يقلل من اختيارات الإدارة وقد يؤدي ذلك إلى تخفيض ممارسات إدارة الربح الانتهازية وبالتالي يحسن من جودة التقرير المالي، تبني معايير التقارير المالية على المبادئ Principles-based standard وبالتالي فالتحايل عليها من المحتمل أن يكون أكثر صعوبة فطبقاً لذلك النمط من المعايير قد يكون تجنب الاعتراف بالالتزام من خلال هيكل الصفقات أكثر صعوبة، بالإضافة إلى ذلك أن معايير التقارير المالية تتوسع في استخدام القيمة العادلة التي يمكن أن تؤدي إلى حدوث تحسن في جودة الأرقام المحاسبية لتعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي للشركة، كما أن تبني معايير التقارير المالية الدولية يجذب المستثمرين الدوليين الأمر الذي يزيد الضغوط على الإدارة لتقديم صورة حقيقية وعادلة عن المنشأة وممارسة عدد أقل من أنشطة إدارة الأرباح.

وفي المقابل فقد فسرت هذه الدراسات الأسباب التي قد يؤدي تبني معايير التقارير المالية الدولية إلى تخفيض جودة التقرير المالي ومنها : إن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية قد يترتب عليه استبعاد بعض البدائل المحاسبية التي تكون أكثر ملائمة للتعبير عن الأحداث الاقتصادية بالشركة بما يجعل المديرين يلجئون إلى بدائل أقل ملائمة مما يؤدي لتخفيض جودة التقارير المالية، بالإضافة إلى ذلك أن معايير التقارير المالية الدولية معايير مبنية على المبادئ فأنها تفتقد إلى إرشادات تفصيلية للتطبيق بما يعطي المديرين مرونة أكثر. فغياب إرشادات التطبيق في بعض الأمور الهامة مثل الاعتراف بالإيراد قد يزيد بشكل كبير من الاختيارات ويسمح بمعالجات تعتمد على كيفية فهمها وتنفيذها ، وفي ضوء وجود دوافع لدى المديرين لاستخدام الاختيارات بما يخدم مصالحهم وغياب إرشادات التطبيق قد يؤدي إلى زيادة ممارسة إدارة الأرباح بشكل أكبر وبالتالي يخفض من جودة التقرير المالي. (Ahmed et al.,2013).

وفي ضوء اختلاف وجهات النظر السابقة يمكن للباحثة توضيح أثر معايير التقارير المالية الدولية على المتغيرات المعبرة عن جودة التقرير المالي كما يلي:

▪ **معايير التقارير المالية الدولية وإدارة الأرباح:** تحدث إدارة الأرباح عندما يستخدم المديرين ما يتاح لهم من حرية الاختيار بين البدائل المحاسبية واستخدام الحكم الشخصي عند إعداد التقارير المالية، وذلك أما بهدف تعظيم قيمة الشركة أو بهدف انتهازى لتحقيق مصالح شخصية. (Fields et al., 2001) وقد قدمت دراسة كل من (Bodle et al., 2016; Dayanandan et al., 2016; Barth et al., 2008; Mechelli & Cimini, 2013) الأسباب التي تفسر بأن تبني معايير التقارير المالية يؤدي إلى الحد من ممارسة إدارة الأرباح وهو ما يؤدي إلى زيادة جودة التقرير المالي ومن أهمها: أن المنظمات المهنية الدولية اتخذت خطوات لاستبعاد العديد من المعالجات المحاسبية البديلة المسموح بها في المعايير السابقة وذلك التخفيض في البدائل المتاحة يجب أن يحد من قدرة المديرين على الاختيار من بين المعالجات المحاسبية بهدف تحقيق مصالحهم فقط ، الانتشار الواسع للمعايير الدولية حول العالم يجعل المستخدمين أكثر قدرة على رقابة القوائم المالية التي يتم إعدادها طبقاً لتلك المعايير وبالتالي يجب على

المديرين الحد من السلوك الانتهازي لقدرة المستخدمين على إدراك ذلك السلوك. وفي المقابل هناك وجهة نظر أخرى ترى أن تبني معايير التقارير المالية الدولية يزيد من ممارسات إدارة الأرباح وانخفاض جودة التقرير المالي، فقد فسرت دراسة كل من (Ahmed et al., 2013; Capkun et al., 2016) بأن معايير التقارير المالية الدولية توفر مرونة كبيرة في الاختيار بين الممارسات المحاسبية وتتيح قدر أكبر من ممارسة الحكم المهني مما يؤدي إلى زيادة الممارسات الانتهازية. وذلك حتى مع وجود حوافز قوية لزيادة جودة المعلومات المحاسبية وذلك يرجع إلى أن العوامل الإجرائية تؤثر بشكل سلبي على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية. كما أشارت دراسة (Ding et al., 2007) إلى أن تحسين التقرير المالي لا يتحقق فقط بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية لأن هناك بعض الخصائص التي تؤثر على مدى تأثير تلك المعايير، ومن بين تلك الخصائص آلية الإلزام.

كما أشارت دراسة (Callao & Jarne, 2010) أن المعايير التقارير المالية الدولية تبنت بعض المعالجات مثل القيمة العادلة التي تتضمن قدر كبير من الحكم الشخصي وتلك الخصائص تسمح بالسلوك الانتهازي للمديرين عند إعداد القوائم المالية وبالتالي يؤدي إلى زيادة احتمال ممارسة إدارة الربح مما يؤدي إلى انخفاض جودة التقرير المالي.

■ **معايير التقارير المالية الدولية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:**  
حاول مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) المساهمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وزيادة مقدرتها التفسيرية بحيث تكون أكثر نفعاً وفائدة لمتخذي القرارات فأصدر المجلس قائمة المفاهيم رقم (٨) في سبتمبر عام (٢٠١٠) والتي تضمنت إجراء بعض التعديلات على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقد جاءت هذه الخصائص في مجموعتين أساسيتين وهما:  
الخصائص الأساسية وتشمل (الملاءمة والمصادقية) والخصائص المعززة وتشمل ( القابلية للمقارنة ، والقابلية للتحقق، والقابلية للفهم، الوقت المناسب). وترى دراسة (مليجي، ٢٠١٤) أن تحديد الخصائص الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية والتوازن بينها يعتبر بمثابة نقطة البداية لتحقيق جودة التقرير المالي، كما يوفر

مؤشرات ودلالات تمكن المستثمرين و مستخدمي القوائم المالية الاعتماد عليها عند إجراء التنبؤات واتخاذ القرارات الاقتصادية.

كما أصدر المجلس المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٣) بعنوان "قياس القيمة العادلة" في مايو (٢٠١١) بهدف تخفيض التعقيد وتحسين التماسق في تطبيق قياسات القيمة العادلة وتحسين الشفافية من خلال تعزيز الإفصاح عن قياسات القيمة العادلة، كما تضمن معيار التقرير المالي الدولي رقم (٩) بعنوان "الأدوات المالية: التصنيف والقياس بعض المتطلبات التي ساهمت في تبسيط إجراءات المحاسبة عن الأدوات المالية بالمقارنة بالمعيار الدولي رقم (IAS٣٩)، وذلك بهدف تحسين قدرة المستخدمين على فهم إعداد التقارير المالية للأدوات المالية من خلال تقليل عدد فئات التصنيف وتطبيق منهج انخفاض قيمة واحدة تحل محل مناهج انخفاض القيمة المختلفة ذات فئات التصنيف المتعددة في المعيار الدولي رقم (٣٩). (مليجي، ٢٠١٤).

وقد توصلت دراسة (محاريق، ٢٠١٣) إلى أن التعديلات الواردة في معيار التقرير المالي الدولي (IFRS9) ساهمت في تحقيق درجة أعلى من ملاءمة وموثوقية المعلومات وقابليتها للمقارنة بدرجة أكثر من المعيار (IAS 39)، مما يؤدي إلى تحسين جودة التقرير المالي. وقد استخدمت الدراسات السابقة بعض المؤشرات من الخصائص النوعية لقياس جودة التقرير المالي، فترى دراسة (الصيد، ٢٠١٣) إلى أن القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة يؤثر إيجابياً على جودة التقرير المالي ويجعل معلومات القوائم المالية ذات خصائص نوعية أكثر جودة مثل: الملاءمة، والثقة والقابلية للمقارنة، كما يجعلها ذات قوة تفسيرية أكبر مما يساعد على ترشيد عملية اتخاذ القرارات، كما ترى دراسة (محمد، ٢٠١٥) أن تطبيق المعيار (IFRS15) يؤثر بشكل إيجابي على جودة المعلومات المحاسبية حيث أدى إلى تحسين خصائص الملاءمة، والموثوقية والاعتماد على المعلومات وقابليتها للمقارنة والفهم، كما اتفقت دراسة كل من (فؤاد، ٢٠١٦؛ مليجي ٢٠١٤؛ Yurisandi&Puspitasari, 2015) إلى أن الالتزام بتبني معايير التقارير المالية الدولية أدى إلى تحسين القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية وقدرتها التنبؤية ومن تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية؛ في حين توصلت دراسة (Ahmed et al., 2013) إلى أن تبني معايير

التقارير المالية الدولية أدى إلى تأخر إصدار القوائم المالية بما يعكس انخفاض خاصة التوقيت المناسب مما أثر على جودة المعلومات المحاسبية وأدى إلى انخفاض جودة هذه المعلومات، كما ترى دراسة (صالح، ٢٠١٧) عدم وجود تأثير معنوي لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة عام ٢٠١٥ المعدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، وإن هذا القصور يرتبط بخصائص المعلومات المحاسبية الواردة بتلك التقارير وهي التمثيل الصادق، والقابلية للفهم، والقابلية للمقارنة في حين كان هناك زيادة بسيطة في جودة التقرير المالي ممثلة في خاصية الملائمة.

▪ **معايير التقارير المالية الدولية والتحفيز المحاسبي:** أشار إطار معايير إعداد التقرير المالي الدولي IFRS إلى أن التحفيز المحاسبي يتضمن الحذر أو التحفظ وعدم المبالغة في تقييم الأصول أو الدخل وعدم تقييم الإيرادات والنفقات بأقل مما يجب (IFRS, 2004)، وقد وضحت عدد من النظريات العلاقة المتوقعة بين تبني معايير التقارير المالية الدولية والتحفيز المحاسبي في القوائم المالية لعل من أهمها:

١- **نظرية الإشارة:** فتري هذه النظرية أن إدارة الشركات التي لديها أخبار جيدة تحاول أن تصح عن هذه المعلومات حتى تميز نفسها عن الشركات التي لديها أخبار غير سارة، حيث يؤدي تبني معايير التقارير المالية الدولية إلى زيادة التحفظ المحاسبي وهو الأمر الذي يترتب عليه زيادة جودة التقرير المالي، فالتقارير المالية عالية الجودة، تعطي إشارة للمشاركين في السوق بأن القوائم المالية للشركة خالية من التحريفات ويمكن الاعتماد عليها ومن هنا يمكن القول بأن تلك الإشارة قد تؤدي إلى زيادة مقدرة المستثمرين على التمييز بين الشركات ذات الأداء الجيد والشركات ذات الأداء السيئ، الأمر الذي قد يؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال، وبالتالي الحد من مشكلة الاستثمار الأقل من اللازم (أبو العلا، ٢٠١٨).

٢- **نظرية الوكالة:** حيث تقوم هذه النظرية على وجود علاقة بين أصيل ووكيل، والعلاقة أكثر شيوفاً هي العلاقة بين الملاك كأصيل وإدارة الشركة كوكيل، وتوجد مشكلتان أساسيتان في هذه العلاقة وهما تعارض المصالح وعدم تماثل المعلومات، فمديري الشركات قد يختاروا الطرق والسياسات المحاسبية التي تحقق مصالحهم على حساب مصلحة الملاك، وبالتالي فإن تبني معايير التقارير المالية

الدولية يؤدي إلى زيادة التحفظ المحاسبي عن طريق تقييد الاختيارات المحاسبية المتاحة للمديرين بالإضافة إلى زيادة الإفصاح مما يقلل من عدم تماثل المعلومات وتقليل تكاليف الوكالة (Samaha and Khlif., 2016؛ منصور، ٢٠١٧). وقد اتفقت العديد من الدراسات (Zhang., 2011; Bodle et al., 2016؛ شرف، ٢٠١٧؛ فؤاد، ٢٠١٦) أن تبني معايير التقارير المالية الدولية أدى إلى زيادة مستوى التحفظ المحاسبي بالشركات مما ساعد على الحد من السلوك الانتهازي والحد من ممارسات إدارة الأرباح، وحسن من الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب، وتقليل من عدم تماثل المعلومات، وتحسين جودة المعلومات المحاسبية وزيادة الموثوقية بها، وبالتالي زادت جودة التقرير المالي.

**وفي ضوء ما سبق تخلص الباحثة أن تبني معايير التقارير المالية الدولية** تعبر عن ضمان أن القوائم المالية تمثل الوضع الحقيقي للشركة، وأنها معايير عالية الجودة، وتهدف إلى زيادة الشفافية، وأن المعلومات المحاسبية الناتجة عن تبني معايير التقارير المالية الدولية يتوفر فيها قدر كبير من الملائمة والثقة، والقابلية للمقارنة، وتقليل ممارسات إدارة الأرباح، وزيادة الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب، مما يساهم في دعم قدرة مستخدمي القوائم المالية على تقييم أداء المنشأة والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وتسعير الأسهم والتنبؤ بعوائدها المستقبلية وجذب الاستثمار الأجنبي للأسواق المحلية، وأن اختلاف الدراسات فيما بينها حول تأثير معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقرير المالي هو اختلاف منطقي لتعدد بعض المعايير التي تطبق نموذج القيمة العادلة والذي يؤدي لعدم التطبيق والالتزام الكامل بمعايير التقارير المالية الدولية مما أثر سلباً على تأثير التبني لهذه المعايير بالإضافة لاختلاف بيئات التطبيق في الدول المختلفة وإن ما يصلح تطبيقه في الدول المتقدمة لا يصلح لغيرها من الدول النامية، بالإضافة إلى اختلاف الدراسات فيما بينها من حيث المتغيرات واختيار العينات وهذا أمر يعد منطقياً.

### ٣- العلاقة بين تبني معايير التقارير المالية الدولية وخطر انهيار أسعار الأسهم.

يعتبر خطر انهيار أسعار الأسهم أحد الاعتبارات المهمة بالنسبة لقرارات الاستثمار وإدارة المخاطر، حيث أنه يعكس آثار الكثير من العوامل الهامة وأحد هذه العوامل هو المعلومات الواردة ضمن التقارير المالية للشركة. وتلعب معايير التقارير المالية الدولية دوراً هاماً في تفسير احتمالات حدوث هذا الخطر ويمكن للباحثة تحليل العلاقة بين معايير التقارير المالية الدولية وخطر انهيار أسعار الأسهم كما يلي:

### ١/٣ الإطار الفكري لمخاطر انهيار أسعار الأسهم.

#### ١/١/٣ مفهوم خطر انهيار أسعار الأسهم:

تناولت العديد من الدراسات المحاسبية مفهوم خطر انهيار أسعار الأسهم من عدة جوانب مما يعكس أهميته المتزايدة بين الأكاديميين والممارسين، فقد عرفته دراسة (Kim et al., 2014) على أنه الانحراف أو الالتواء السالب في توزيع العائد على سعر سهم الشركة، كما عرفته دراسة (Defond et al., 2015) هو على أنه تكرار حدوث عوائد سلبية على الأسهم وبتقييم مرتفعة وشاذة لسهم الشركة، كما عرفته دراسة (Lim et al., 2016) بأنه هو احتمال انخفاض سعر سهم الشركة بشكل مرتفع بعد الكشف عن الأخبار السيئة. كما أشارت دراسة (Zhu, 2016) على أنه احتمال حدوث انخفاض أو هبوط كبير في سعر سهم الشركة بشكل مفاجئ وغير متكرر. كما عرفته دراسة (Dang et al., 2018) على أنه يمثل انهيار شديد في القيمة السوقية للأسهم والذي يؤدي إلى انخفاض حاد في ثروة المساهمين. كما أشارت دراسة (Cheng et al., 2019) على أنه الظاهرة التي ينخفض فيها سعر سهم الشركة بشكل حاد خلال فترة زمنية قصيرة. كما أشارت دراسة (Jeon, 2019) أن خطر انهيار سعر السهم هو الخطر الذي يحدث بسبب الاتجاه الإداري لحجب الأخبار السيئة عن المستثمرين بسبب عقود التعويض الخاصة بهم والمخاوف المهنية. كما عرفته دراسة (عبدالمجيد، ٢٠١٩) على أنه يمثل احتمال حدوث انخفاض كبير في سعر سهم الشركة والذي يمكن ملاحظته من خلال الانحراف أو الالتواء السالب في توزيع العائد على السهم خلال فترة زمنية من التداول عليه. كما عرفته دراسة (حسين، ٢٠٢٠) هو تلك الظاهرة التي يحدث فيها انحراف أو التواء سالب لعوائد سهم الشركة بشكل متكرر خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً مما يزيد من احتمالية حدوث انخفاض حاد في سعر سهم الشركة في أسواق المال في المستقبل القريب.

**ومما سبق تخلص الباحثة أن هناك اتفاق بين الدراسات السابقة على مفهوم خطر انهيار أسعار الأسهم بأنه الظاهرة التي يحدث فيها انخفاض حاد في القيمة السوقية لسهم الشركة والذي يمكن تحديده من خلال الانحراف، أو الالتواء السالب في توزيع عوائد أسهم الشركة خلال فترة زمنية من التداول عليه.**

### ٢/١/٣ أسباب حدوث خطر انهيار أسعار الأسهم.

أوضحت العديد من الدراسات (عبدالمجيد، ٢٠١٩؛ الصباغ، ٢٠١٩؛ حسين، ٢٠٢٠؛ Habib et al., 2018; Jeon., 2019; Hunjra et al., 2020) أسباب

حدوث خطر انهيار أسعار الأسهم ومن أهم هذه الأسباب ما يلي:

١- الاتجاه الإداري لحجب الأخبار السيئة عن المستثمرين بسبب عقود التعويض والمخاوف المهنية، وعندما تتراكم الأخبار السيئة وتصل إلى نقطة حاسمة يتم الكشف عن جميع هذه المعلومات السلبية دفعة واحدة في السوق مما يؤدي إلى انخفاض حاد في عوائد سهم الشركة، مما يترتب عليه حدوث انهيار في أسعار أسهم الشركة (Kim et al., 2011; Hutton et al., 2009).

٢- سلوكيات الإدارة الانتهازية التي تمكن المديرين من اتخاذ قرارات انتهازية على حساب المساهمين من خلال استغلال تفوقهم في المعلومات، مثل ممارسات التجنب الضريبي، الاستثمار في المشروعات ذو القيمة الحالية السلبية، وغموض التقارير المالية (غياب الشفافية)، الثقة الإدارية الزائدة في المدير التنفيذي، ومستوى التحفظ المحاسبي، معدل تكرار التنبؤات الإدارية، كل هذه السلوكيات تعتبر عامل رئيسي في حدوث انهيار أسعار الأسهم (Jeon., 2019; Liu and Zhong. , 2018).

٣- ارتفاع خطر التخلف عن سداد الالتزامات المالية، ويرجع ذلك إلى فشل الشركة في الوفاء بالتزاماتها المالية وبالتالي تكون هذه الشركة أكثر عرضة للإفصاح عن أخبار مبالغ فيها وبشكل مفاجئ فيما أن تقوم الشركة بالإفصاح عن أخبار سيئة للغاية مما يترتب عليها حدوث انهيار أسعار الأسهم، أو أن تقوم الشركة بالإفصاح عن أخبار جيدة للغاية مما يترتب عليه حدوث ارتفاع كبير في سعر سهم الشركة، وأن هذه الأخبار المتطرفة قد يكون لها نتائج متطرفة مزدوجة، وهي إما الفشل أو الاستمرار كمنشأة مستمرة (Habib et al., 2018).

٤- تأثير ردود فعل المستثمرين على تقلبات أسعار أسهم الشركة في السوق، تعتبر مصدر آخر لحدوث خطر انهيار أسعار الأسهم، حيث يمكن أن تؤدي التحركات الكبيرة في أسعار الأسهم إلى دفع المستثمرين إلى إعادة تقييم تقلبات السوق، وإلى زيادة علاوة تحمل المخاطر، وهو الأمر الذي يعزز تأثير الأخبار السيئة في



مقابل تأثير الأخبار الجيدة، مما يؤدي إلى تحقيق التواء سالب في عوائد أسهم الشركة (عبدالمجيد، ٢٠١٩، حسين، ٢٠٢٠).

٥- **عدم تجانس معتقدات المستثمرين** يعتبر أحد المحركات الرئيسية لحدوث انهيار أسعار الأسهم الشركة حيث وضحت دراسة (Hong & Stein, 2003) إلى وجود ثلاث فئات من المستثمرين في سوق المال وهم المستثمرون المتفائلون، والمستثمرون المتشائمون، والمستثمرون المرجحون للسوق. وأن اختلاف معتقدات وجهات نظر المستثمرين تجاه سهم الشركة يؤدي إلى تحريك سعره حتى في ظل نقص أو غياب المعلومات الأساسية لان كل مستثمر يعتمد على ما يتوافر لديه من معلومات في تقييمه لأسعار أسهم الشركة معتقد أن معلوماته الخاصة هي الأكثر ملاءمة ودقة عن غيره مما يؤدي إلى حدوث خطر انهيار أسعار الأسهم.

٦- **حجم الشركة وطبيعة نشاط الشركة** يمكن أن يسبب في حدوث خطر انهيار أسعار أسهم الشركة. حيث وضحت دراسة (Hutton et al., 2009) أن الشركات كبيرة الحجم يزداد لديها خطر الائتمان وبالتالي تكون أكثر عرضة للإفلاس والشطب المالي من وكالات تصنيف الائتمان المعتمدة مما يترتب عليه حدوث انهيار أسعار أسهم الشركة، كما أن طبيعة نشاط الشركة قد يسبب في حدوث خطر انهيار أسعار الأسهم فمثلاً شركات البترول تواجه احتمال انهيار أسعار البترول، كما تواجه شركات التأمين احتمال ارتفاع المطالبات نتيجة الكوارث الطبيعية وكذلك يندرج ضمن هذه الطبيعة التغيرات في البيئة التنافسية والقانونية وهي كلها أحداث اقتصادية قد تسبب في حدوث خطر انهيار أسعار أسهم الشركة مستقبلاً، إلا أن تأثير التعرض لمثل هذه الأحداث قد يختلف فيما بين الأسهم (الصباغ، ٢٠١٩; Habib et al., 2018).

**وبالإضافة إلى ما سبق ترى الباحثة أن خطر انهيار أسعار الأسهم يحدث نتيجة ظهور الأزمات المالية العالمية والصحية التي يكون لها آثار سلبية على أسواق الأسهم، وآخر هذه الأزمات انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد - ١٩) الذي ظهر في الصين ثم انتشر في جميع أنحاء العالم، وأن ما يميز أزمة كورونا عن باقي الأزمات السابقة هو أنه لأول مرة لا يخشى المستثمرون على قيمة محافظهم واستثماراتهم فقط بل**

تمتد مخاوفهم لتشمل صحتهم وأمنهم الشخصي، وهذا الوضع أربك حتى أنكى المستثمرين وأكثرهم خبرة لأن هذه هي المرة الأولى في التاريخ الحديث التي تسبب فيها جائحة كورونا في انهيار سوق الأسهم.

**ومما سبق تخلص الباحثة أن أسباب حدوث خطر انهيار أسعار الأسهم يرجع إلى ميل المديرين إلى حجب أو تخزين الأخبار السيئة والتي تؤدي إلى اتخاذ قرارات انتهائية يترتب عليها غموض في التقارير المالية وغياب الشفافية ومن ثم تزيد من حالة عدم التجانس والاختلافات في معتقدات المستثمرين تجاه سهم الشركة، كذلك ارتفاع مخاطر التخلف عن السداد، بالإضافة إلى ظهور الأزمات المالية العالمية والصحية مما يؤدي ذلك إلى انخفاض حاد في سعر سهم الشركة في سوق المال.**

### ٣/١/٣ محددات خطر انهيار أسعار الأسهم

قد الأدب المحاسبي والتمويلي والإداري العديد من الدراسات المسحية التي تناولت محددات انهيار أسعار الأسهم ويمكن توضيح هذه المحددات من خلال الجدول التالي (Habib et al., 2018)

### جدول رقم (١) محددات خطر انهيار أسعار الأسهم

المحددات	الأثر على خطر انهيار أسعار الأسهم
<b>أولاً: محددات مرتبطة بإعداد التقارير المالية وإفصاحات الشركات</b>	
تتبنى معايير التقارير المالية الدولية IFRS Adoption	وجدت دراسة كل من (Lim et al., 2016; Defond et al., 2015)؛ عبدالمجيد، ٢٠١٩ أن التبني الإلزامي أدى إلى زيادة الشفافية من خلال الإفصاح الإضافي وتحسين درجة القابلية للمقارنة، ويقلل من قدرة المديرين على حجب الأخبار السيئة، مما ينعكس في النهاية على تخفيض خطر انهيار أسعار الأسهم.
التجنب الضريبي Tax Avoidance	وجدت دراسة كل من (حسين، ٢٠٢٠؛ يوسف، ٢٠١٩؛ Kim et al., 2011) أن ممارسة التجنب الضريبي تساهم في تدنية المدفوعات الضريبية مما يؤثر على التدفقات النقدية وربحية الشركة، وتؤثر على معامل

الأثر على خطر انهيار أسعار الأسهم	المحددات
<p>استجابة العوائد للأرباح وقيمة الشركة وتكلفة حقوق الملكية والقيود المالية التي تواجه الشركة وكفاءة الاستثمار، بالإضافة إلى درجة تعقد القوائم المالية للشركة وقابليتها للقراءة ومستوى العرض والإفصاح، نتيجة محاولة الإدارة لإخفاء هذه الممارسات وتخزين الأخبار السيئة، بما يقلل من مستوى الشفافية ويزيد من عدم تماثل المعلومات بما يؤثر على عوائد الأسهم ويترتب عليها زيادة خطر انهيار أسعار أسهم الشركة.</p>	
<p>وجدت دراسة كل من (فرج، ٢٠١٩؛ إبراهيم، ٢٠١٦) أن التحفظ المحاسبي يساعد على الاعتراف بالخسائر المحتملة في الوقت المناسب في مقابل عدم الاعتراف بالمكاسب المحتملة، وهذا من شأنه يحد من السلوك الانتهازي للمديرين في حجب الأخبار السيئة عن المستثمرين ويحد من عدم تماثل المعلومات، مما يؤدي إلى انخفاض خطر انهيار أسعار الأسهم.</p>	<p>التحفظ المحاسبي Accounting Conservatism</p>
<p>توصلت دراسة (Francis et al., 2016) أن الشركات التي تقوم بممارسات إدارة الأرباح الحقيقية ولديها تقارير مالية مبهمه أو تتسم بالغموض تكون أكثر عرضة لخطر انهيار أسعار الأسهم، نتيجة لارتفاع مستوى سلوك وممارسات مديري الشركات لأنشطة إدارة الأرباح الانتهازية.</p>	<p>إدارة الأرباح Earnings Management</p>
<p>وجدت دراسة كل من (حسين، ٢٠٢٠، Hunjra et al., 2020) أن الشركات التي تلتزم بمسئولياتها الاجتماعية يتوافر بها معايير أخلاقية أعلى، وتقارير مالية أقل</p>	<p>المسئولية الاجتماعية Social Responsibility</p>

المحددات	الأثر على خطر انهيار أسعار الأسهم
	غموضاً وأكثر شفافية، مع حجب أقل للأخبار السيئة، سيترتب لديها الفرصة في انخفاض خطر انهيار أسعار أسهمها في سوق المال.
قابلية القوائم المالية للمقارنة Financial Statement Comparability	تعد القابلية للمقارنة أحد الخصائص النوعية المعززة للمعلومات المحاسبية، وقد وجدت دراسة (Kim et al., 2016) أن مخاطر انهيار أسعار الأسهم تنخفض كلما زادت قابلية التقارير المالية للمقارنة، ويتضح ذلك في البيئة التي يكون فيها المديرين أكثر عرضة لحجب المعلومات السيئة، حيث أن قابلية التقارير المالية للمقارنة تحد من مقدرة المديرين على حجب المعلومات السيئة.
غموض التقارير المالية Financial Reports Opacity	وجدت دراسة (حسين ، ٢٠٢٠) أن حجب المديرين للأخبار السيئة والذي يحركه التأثير السلبي لمشكلة الوكالة بين الإدارة والمساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة، يؤدي إلى ارتفاع مستوى غموض التقارير المالية للشركة ومن ثم صعوبة اكتشاف سوء تصرف إدارة الشركة، ومن ثم يترتب عليه زيادة في حدوث خطر انهيار أسعار أسهم الشركة. كما توصلت دراسة (Kim et al., 2019) إلى وجود ارتباط معنوي قوي بين ضعف الرقابة الداخلية كمقياس بديل لمستوى غموض التقارير المالية وبين خطر انهيار أسعار أسهم الشركة.
جودة المراجعة Audit Quality	وجدت دراسة كل من (Lim et al., 2016; Callen & Fang, 2017) أن المراجعة من قبل شركات المراجعة الأربعة الكبار، يؤدي إلى ارتفاع جودة التقارير

الأثر على خطر انهيار أسعار الأسهم	المحددات
<p>المالية، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض المخاطر في الأسواق المالية، وتحسين شفافية إعداد التقارير المالية، وزيادة قدرة الشركة على تقليل تكاليف الوكالة من خلال ممارسة دوراً رقابياً على الإدارة، فضلاً عن زيادة قدرة المراجع على منع واكتشاف أنشطة حجب المعلومات السيئة من قبل إدارة العميل، مما يترتب عليه تخفيض مخاطر انهيار أسعار أسهم الشركة.</p>	
<p>وجدت دراسة (الصباغ، ٢٠١٩) أن جودة المعلومات المحاسبية تؤدي إلى تخفيض مخاطر انهيار أسعار الأسهم وذلك لأن زيادة جودة المعلومات المحاسبية يعني توافر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية، وبالتالي زيادة المقدرة التفسيرية والتبؤية، وزيادة الدور التقييمي لهذه المعلومات وكل هذا ينعكس في أسعار أسهم الشركات والذي يترتب عليه انخفاض مخاطر أسعار الشركات في المستقبل.</p>	<p>جودة المعلومات المحاسبية <b>Accounting Information Quality</b></p>
<p>وجدت دراسة (Zhu, 2016) إلى وجود علاقة موجبة بين حسابات الاستحقاق وخطر انهيار أسعار الأسهم، حيث يؤدي ارتفاع الحكم الشخصي في تحديد قيمة حسابات الاستحقاق مجالاً واسعاً للمديرين لتخزين الأخبار السيئة عن طريق المبالغة في تحديد قيم حسابات الاستحقاق، وهو ما يؤدي إلى احتمال زيادة خطر انهيار أسعار الأسهم مستقبلاً.</p>	<p>حسابات المستحقات Accounts Accruals</p>
<p>وجدت دراسة (Dang et al., 2018) إلى وجود علاقة سالبة بين الديون قصيرة الأجل وخطر انهيار أسعار</p>	<p>الديون قصيرة الأجل Short-Term Debt</p>

المحددات	الأثر على خطر انهيار أسعار الأسهم
	<p>الأسهم، وذلك من خلال أن الديون قصيرة الأجل تلعب دوراً فعالاً لمراقبة سلوك إدارة الشركات المقترضة في الفترات التالية للتعاقد لكي تقصح عن المعلومات الضرورية ومن ثم تعزيز شفافية المعلومات، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من احتمال ممارستها لأنشطة تخزين الأخبار السيئة، وتؤدي ذلك في النهاية إلى تخفيض خطر انهيار سعر سهم الشركة.</p>
<b>ثانياً: محددات مرتبطة بسوق المال</b>	
كفاءة السوق Market Efficiency	<p>وجدت دراسة (Zhu., 2016) أن عدم كفاءة السوق يمكن أن يؤدي إلى زيادة احتمال حدوث خطر انهيار سعر سهم الشركة، وذلك لأن في ظل افتراض عدم كفاءة السوق، فإن المستثمرون سيفشلون في فهم وتسعير الأخبار السيئة المخفية، حيث سيقومون بإعطاء نفس القيمة للشركات ذات الأخبار السيئة المخفية العالية والمنخفضة، مما يترتب عليه زيادة خطر انهيار سعر سهم الشركة.</p>
سيولة السهم Stock Liquidity	<p>وجدت دراسة (Chang et al., 2017) أن زيادة سيولة الأسهم يدفع المديرين إلى حجب الأخبار السيئة، خوفاً من أن يؤدي الكشف عنها إلى البيع عن طريق المستثمرين العابرين، مما يؤدي إلى زيادة خطر انهيار سعر سهم الشركة.</p>
حجم التداول Trading Volume	<p>كلما زاد حجم التداول على سهم الشركة في السنة الحالية، كلما زاد الالتواء السالب لعوائد السهم في السنة المقبلة، والذي يدل على احتمال زيادة خطر انهيار سعر</p>

الأثر على خطر انهيار أسعار الأسهم	المحددات
<p>سهم الشركة، حيث يوجد علاقة موجبة بين حجم التداول وخطر انهيار سعر سهم الشركة ويرجع ذلك إلى أن عوائد السهم السالبة من المرجح أن تحدث عندما يكون هناك عدم تجانس واختلافات كبيرة في الرأي بين المستثمرين بشأن حدوث انهيار مستقبلي للسهم في سوق المال، مع زيادة التباين في سلوكهم تجاه سهم الشركة (حسين، ٢٠٢٠).</p>	
<p>تؤثر الخصائص الإدارية في قرارات المديرين فيما يتعلق بحجب الأخبار السيئة التي تعتبر محدداً جوهرياً لخطر انهيار أسعار الأسهم، حيث وجدت دراسة (مليجي، ٢٠١٩) أن القدرة الإدارية العالية للمديرين لها دوراً جوهرياً في تخفيض خطر انهيار أسعار الأسهم من خلال دورها في تقليل تخزين الأخبار السيئة وهو ما قد يمكن الاستلال عليه من خلال بعض المؤشرات مثل زيادة مستوى الشفافية، وانخفاض إدارة الأرباح، وانخفاض غموض عملية إعداد التقارير المالية، بالإضافة إلى دور القدرة الإدارية للمديرين في تخفيض تكاليف الوكالة وتقليل عدم التجانس في رأي أو معتقدات المستثمرين.</p>	<p>ثالثاً: الحوافز والخصائص الإدارية Managerial Incentives and Characteristics</p>
<p>تلعب خصائص حوكمة الشركات دوراً هاماً في تحسين الإفصاح المالي وجودة التقارير المالية، وجودة الأداء المهني للمراجعين وبالتالي تقليل خطر انهيار أسعار الأسهم، حيث وجدت دراسة (Jeon., 2019) أن حوكمة الشركات تعتبر آلية فعالة للتخفيف من السلوكيات الانتهازية للإدارة، وأن مجلس الإدارة يلعب</p>	<p>رابعاً: آليات حوكمة الشركات Corporate Governance Mechanisms</p>

المحددات	الأثر على خطر انهيار أسعار الأسهم
	<p>دوراً مهماً في حوكمة الشركات خاصة في مراقبة الإدارة العليا، من خلال التأكد من أن القرارات المالية يتم اتخاذها لصالح جميع المساهمين، ولا تؤدي إلى أرباح أو تدفقات نقدية متحيزة للمديرين أو المساهمين، مما يؤدي إلى تقليل خطر انهيار أسعار الأسهم. كما وجدت دراسة (Habib et al., 2018) أن تغطية المحللين الماليين قد تساهم في تقليل هذا الخطر من خلال دورها في تقليل عدم تماثل المعلومات.</p>
<p><b>خامساً: الآليات المؤسسية غير الرسمية</b> Informal Institutional Mechanisms</p>	<p>الآليات غير الرسمية مثل القواعد والقيم الخاصة بالشركة، وأخلاقيات الإدارة، ومدونات قواعد السلوك في الأعمال التجارية والقواعد والقيم الأكثر عمومية في المجتمع ككل، (مليجي، ٢٠١٩)، حيث وجدت دراسة (Callen &amp; Fang., 2015) أن المعتقدات الدينية للمديرين التنفيذيين تحد من اكتنازهم للأخبار السيئة مما يقلل من خطر انهيار أسعار الأسهم، كما وجدت دراسة (piotroski et al ., 2015) أن العلاقات السياسية قد تخلق حوافز للشركات لحجب الأخبار السيئة وذلك لأن السياسيين والمديرين التنفيذيين قد يتحملون تكاليف وعقوبات كبيرة عند الإفصاح عن أي أخبار سيئة حول الأحداث السياسية الحاسمة، وهو ما ينعكس بدوره على انخفاض خطر انهيار أسعار الأسهم.</p>

وتخلص الباحثة مما سبق أن خطر انهيار أسعار الأسهم قد يتأثر بعدة محددات من أهمها: تبني معايير التقارير المالية الدولية، وجودة المعلومات المحاسبية، وجودة المراجعة، والتحفيز المحاسبي، الديون قصيرة الأجل، وممارسات إدارة الأرباح، المسؤولية الاجتماعية، والتجنب الضريبي، وغموض التقارير المالية، وآليات حوكمة الشركات، والقدرة الإدارية، وكفاءة السوق وحجم التداول في سوق المال.



### ٢/٣ أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على خطر انهيار أسعار الأسهم.

يمثل خطر انهيار أسعار الأسهم مصدر قلق بالنسبة للمستثمرين والشركات على حد سواء، حيث أنه يؤثر على اتخاذ المستثمر لقراراته وعلى إدارة الشركة لمخاطرها، وتشير الدراسات السابقة (Jin & Myers., 2006; Hutton et al., 2009; Defond et al., 2015) إلى أن بيئة إعداد التقارير المالية هي مصدر هام لحدوث خطر انهيار أسعار الأسهم، وقد توصلت هذه الدراسات إلى أنه كلما أصبحت عملية إعداد التقارير المالية أكثر شفافية، كلما أدى ذلك إلى انخفاض خطر انهيار سعر سهم الشركة. وأحد طرق تحقيق وزيادة الشفافية هو تطبيق معايير محاسبية أفضل والتي تتمثل في معايير التقارير المالية الدولية، ويعتبر تبني تطبيق معايير التقارير المالية الدولية أحد عوامل دعم الشفافية وبالتالي تخفيض خطر انهيار أسعار الأسهم.

وتشير دراسة كل من (Tan et al., 2011; Lim et al., 2016; Defond et al., 2015) إلى أن زيادة الشفافية تقلل من مخاطر انهيار أسعار الأسهم عن طريق الحد من قدرة المديرين على حجب الأخبار السيئة.

#### وفي ضوء ما سبق يمكن للباحثة توضيح دور تبني معايير التقارير المالية

#### الدولية في تخفيض خطر انهيار أسعار الأسهم وذلك عن طريق ما يلي:

١- يؤدي تبني معايير التقارير المالية الدولية إلى تخفيض قدرة إدارة الشركة على حجب الأخبار السيئة عن طريق زيادة مستوى الشفافية وانخفاض غموض عملية إعداد التقارير المالية، مما يؤدي إلى تخفيض خطر انهيار أسعار الأسهم.

٢- ينتج عن تبني معايير التقارير المالية مجموعة كبيرة من المزايا لسوق المال، مثل تخفيض تكلفة رأس المال، زيادة السيولة، تحسين بيئة معلومات الشركة، وزيادة درجة القابلية للمقارنة بين التقارير المالية (عبدالمجيد، ٢٠١٩; Defond et al., 2015).

٣- تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وذلك لأن المعلومات المحاسبية الناتجة عن تبني معايير التقارير المالية الدولية يتوافر فيها قدر كبير من الملاءمة والثقة والقابلية للمقارنة، مما يساهم في دعم قدرة المستثمرين في تقييم أسعار الأوراق المالية وقيمتها الحقيقية، وتسعير الأسهم والتنبؤ بعوائدها المستقبلية، لأن حركة أسعار الأوراق المالية تتوقف على نوعية وجودة المعلومات المتاحة للسوق، فإذا كانت هذه المعلومات تحمل

أخباراً سارة للمتعاملين في السوق فإن ذلك يترتب عليه زيادة الطلب على الاستثمارات من ثم زيادة أسعارها وبالتالي انخفاض خطر انهيار أسعار الأسهم (Defond et al., 2015، الصباغ، ٢٠١٩).

٤- أن زيادة الإفصاح المحاسبي طبقاً لمعايير التقارير المالية الدولية يؤدي إلى تخفيض تكاليف الوكالة بين الأطراف الداخلية والخارجية طبقاً لنظرية الوكالة، وذلك عن طريق الحد من قدرة المديرين التنفيذيين على القيام بالتصرفات الانتهازية، بالإضافة إلى دور معايير التقارير المالية الدولية في تحسين البيئة المعلوماتية للشركة حيث تسمح بتدفق المزيد من المعلومات إلى سوق رأس المال وتعريف المستثمرين بالفرص الاستثمارية المتاحة أمام الشركة مما ينعكس على تخفيض مشكلة عدم تماثل المعلومات وتجنب مشكلة الاختيار العكسي وتعزيز القدرة التنافسية للشركة، وبالتالي يقلل من خطر انهيار أسعار الأسهم. (Habib & Hasan, 2017).

٥- يؤدي تبني معايير التقارير المالية الدولية إلى زيادة مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية المنشورة وذلك عن طريق تعجيل الاعتراف بالأخبار السيئة في مقابل تأجيل الاعتراف بالأخبار الجيدة، وتخفيض دوافع المديرين التنفيذيين نحو إخفاء الأخبار السيئة عن الأطراف ذات العلاقة وخاصة المستثمرين، وكنتيجة لذلك فسوف تتدفق الأخبار السيئة لأسواق الأسهم بشكل أسرع من تدفق الأخبار الجيدة، وبالتالي سيمنع ذلك من أن تتراكم الأخبار السيئة عن الشركة في شكل معلومات سلبية، والذي سيمنع بدوره تدفق الأخبار السيئة مرة واحدة لأسواق الأسهم، مما ينعكس في النهاية إلى انخفاض احتمال ظهور خطر انهيار أسعار الأسهم. (إبراهيم، ٢٠١٦؛ فرج، ٢٠١٩). كما يخفض التحفظ المحاسبي أيضاً مخاطر انهيار أسعار الأسهم عن طريق تأثيره على عملية صنع القرار الحقيقي في أسواق الأسهم، حيث أن التوقيت المناسب للاعتراف بالخسائر مقارنة بالأرباح، يمكن أن يكون آلية إنذار مبكر والتي تمكن بدورها المساهمين ومجلس الإدارة من تحديد المشاريع غير المربحة وإجبار المديرين بوقفها فوراً، حيث تمنع تلك الآلية للإنذار المبكر من تراكم سوء الأداء للمشروعات السيئة، ويخفض في النهاية من مخاطر انهيار أسعار أصول الشركة. (Kim et al., 2014؛ إبراهيم، ٢٠١٦).

٦- أن تبني معايير التقارير المالية الدولية يؤدي إلى زيادة التزام الشركات بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وذلك لأن تطبيق معايير التقارير المالية تهدف إلى زيادة الشفافية وتحسين بيئة التقرير المالي وأن هذا يخلق دوافع لدى الشركة لتحسين إستراتيجية الإفصاح ككل ومن ضمنها الاهتمام بأنشطة المسؤولية الاجتماعية، وأن إفصاح الشركة عن المسؤولية الاجتماعية يؤدي إلى زيادة الشفافية وتخفيض غموض التقارير المالية والتخفيف من حجب الأخبار السيئة، (عرفة، الملاح، ٢٠٢٠)، مما يؤدي إلى انخفاض خطر انهيار أسعار الأسهم.

٧- أن تبني معايير التقارير المالية الدولية تؤدي إلى الحد من السلوك الانتهازي للمديرين وتخفيض كل من ممارسة التجنب الضريبي وممارسة إدارة الأرباح (Amidu et al., 2016)، مما يؤدي إلى انخفاض خطر انهيار أسعار الأسهم.

٨- يؤدي تبني معايير التقارير المالية الدولية إلى زيادة جودة المراجعة خاصة إذا تمت عملية المراجعة من قبل أحد شركات المراجعة الأربعة الكبار، لأن ذلك يؤدي إلى تحسين الشفافية وزيادة قدرة المراجع على كشف أو منع أنشطة حجب الأخبار السيئة، مما يترتب عليه انخفاض خطر انهيار أسعار الأسهم (Lim et al., 2016).

**ومما سبق تلخص الباحثة أن تبني معايير التقارير المالية الدولية لها دوراً جوهرياً في تخفيض خطر انهيار أسعار الأسهم من خلال دورها في تقليل تخزين أو حجب الأخبار السيئة وهو ما قد يمكن الاستلال عليه من خلال بعض المؤشرات مثل زيادة مستوى الشفافية، وانخفاض غموض عملية إعداد التقارير المالية، وزيادة جودة المعلومات المحاسبية، وزيادة التحفظ المحاسبي، وزيادة جودة المراجعة، وزيادة الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية وتخفيض ممارسة التجنب الضريبي، وتخفيض إدارة الأرباح وتخفيض تكاليف الوكالة.**

#### ٤ - الدراسات السابقة وتطوير فروض البحث:

تقوم الباحثة في هذا القسم بتحليل أدبيات الفكر المحاسبي التي اهتمت بأثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقرير المالي وخطر انهيار أسعار الأسهم، وتطوير الفروض المتعلقة بها كما يلي:

#### ١/٤ الدراسات التي اهتمت بأثر تبني معايير التقارير المالية الدولية

##### على جودة التقرير المالي:

- استهدفت دراسة (Zhang, 2011) إلى دراسة أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على جودة الأرباح المحاسبية والتي تم قياسها بدرجة التحفظ المحاسبي في

نيوزيلندا، وذلك من خلال دراسة تطبيقية على عينة من (٩٧) شركة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية النيوزيلندي خلال الفترة من عام (٢٠٠٠) حتى عام (٢٠٠٩)، وقد توصلت الدراسة إلى زيادة درجة التحفظ المحاسبي بعد تبني معايير التقارير المالية الدولية في نيوزيلندا، كما أن تبني معايير التقارير المالية الدولية له تأثيراً معنوياً موجباً على جودة الأرباح المحاسبية في نيوزيلندا.

■ **استهدفت دراسة (الزمر، ٢٠١٢)** دراسة مدى تأثير التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على بعض المقاييس المحاسبية والتي تعكس جودة التقارير المالية. وذلك من خلال دراسة تطبيقية على عينة من (٢١) شركة من شركات التأمين السعودية خلال الفترة من عام (٢٠٠٨) حتى عام (٢٠١٠)، وقد توصلت الدراسة إلى أن التحول لمعايير التقارير المالية الدولية قد أدى إلى انخفاض مستويات إدارة الأرباح، وزيادة مستويات التحفظ المحاسبي، ومستويات عدم تماثل المعلومات.

■ **استهدفت دراسة (Ahmed et al., 2013)** التعرف على أثر التبني الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية في تحسين جودة المحاسبة من خلال دراسة تطبيقية على (١٦٣١) شركة في (٢٠) دولة تبنت تطبيق تلك المعايير في ضوء المحددات القانونية وطبيعة الصناعة والأداء المحاسبي للشركة، وقد توصلت الدراسة إلى أن التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية يساهم في الحد من تدخلات الإدارة في السياسات المحاسبية والحد من تمهيد الدخل وإدارة الأرباح. كما توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ارتباط معنوية بين جودة معايير التقارير المالية الدولية وجودة العمليات المحاسبية.

■ **استهدفت دراسة (مليجي، ٢٠١٤)** اختبار أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة من ناحية وتحليل انعكاسات ذلك على قرارات المستثمرين في بيئة الأعمال السعودية من ناحية أخرى. وذلك من خلال دراسة تطبيقية على عينة من (١١) مصرف و (٣٥) شركة تأمين خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١٣، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لمعايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية ممثلة في تخفيض المستحقات الكلية، وكذلك وجود تأثير

إيجابي لهذه المعايير على قيمة الشركات المسجلة، كما توصلت الدراسة إلى أن معايير التقارير المالية الدولية تؤثر على قرارات المستثمرين وتوجهاتهم المستقبلية حيث تعطي إشارة إيجابية للمستثمرين عن الأداء المالي للشركة.

■ كما استهدفت دراسة (Elshandidy & Hassanein, 2014) أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على مستوى التحفظ المحاسبي في المملكة المتحدة ودراسة أثر مدى استقلال مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبي، وذلك من خلال دراسة لعينة (٧٢) شركة بريطانية خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٧، وقد توصلت الدراسة إلى انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية وزيادة مستوى استقلال مجلس الإدارة.

■ استهدفت دراسة (Yurisandi & Puspitasari., 2015) أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقارير المالية قبل وبعد تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية باستخدام قياس الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وذلك من خلال دراسة تطبيقية لعينة (٥٥) شركة من الشركات المدرجة في بورصة إندونيسيا التي تنتمي إلى مؤشر LQ-45 خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٣، وقد توصلت الدراسة إلى أن تبني معايير التقارير المالية الدولية حسن من زيادة جودة التقارير المالية وزادت الخصائص النوعية لمستوى الملاءمة والفهم والقابلية للمقارنة للتقارير المالية بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية.

■ استهدفت دراسة (Dayanandan, et al., 2016) دراسة تأثير معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقارير المالية وعلى تمهيد الدخل وإدارة الأرباح في المناطق الجغرافية المختلفة في ظل الأصول القانونية المختلفة، وقد توصلت الدراسة إلى أن تبني معايير التقارير المالية الدولية يقلل من تجانس الدخل ويقلل من إدارة الأرباح في البلدان ذات المستويات العالية من الإفصاح المالي، كما توصلت إلى أن الاعتماد على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية حسن جودة التقارير المالية.

■ استهدفت دراسة (Murtini and Lusiana., 2016) اختبار جودة المعلومات المحاسبية قبل وبعد تبني معايير التقارير المالية على عينة من الشركات الإندونيسية المقيدة بالبورصة خلال الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٣، وقد

توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد اختلافات معنوية بين جودة الأرباح قبل وبعد تبني معايير التقارير المالية الدولية.

- **كما استهدفت دراسة (شرف، ٢٠١٧)** اختبار العلاقة بين معايير التقرير المالي الدولية وجودة التقرير المالي، ومدى تأثير هذه العلاقة ببعض المتغيرات مثل جودة المراجعة وحجم الشركة ومستوى الرفع المالي وتم الاعتماد على التحفظ المحاسبي لقياس جودة التقرير المالي. وذلك من خلال دراسة لعينة (٥٠) شركة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠١٥، **وقد توصلت الدراسة** إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لتبني معايير التقرير المالي الدولية على جودة التقارير المالية، وأن كل من متغير حجم منشأة المحاسبة والمراجعة له تأثير إيجابي غير معنوي ومتغير حجم الشركة له تأثير سلبي غير معنوي وبينما متغير مستوى الرفع المالي للشركة له تأثير إيجابي معنوي على العلاقة بين معايير التقرير المالي الدولية وجودة التقرير المالي.
- **استهدفت دراسة (منصور، ٢٠١٧)** إلى مدى وجود علاقة ارتباط بين التحول إلى تبني معايير التقرير المالي الدولية (IFRS) بشكل إجباري بعد إصدار قانون رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ على الحد من ممارسات إدارة الأرباح عن طريق الاستحقاقات من خلال استخدام نموذج جونز المعدل وذلك من خلال دراسة لعينة من (٢١) شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٣ حتى عام ٢٠١٦، **وقد توصلت الدراسة** إلى أنه لا يوجد علاقة ارتباط معنوية موجبة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية (IFRS) بشكل إجباري وبين الحد من ممارسات إدارة الأرباح عن طريق الاستحقاقات.
- **استهدفت دراسة (أبو العلا، ٢٠١٨)** دراسة الأثر غير المباشر لتبني معايير التقرير المالي الدولية على كفاءة استثمار الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري وذلك من خلال اعتبار التحفظ المحاسبي متغير وسيط، وذلك من خلال دراسة تطبيقية لعينة (٩٥) شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠١٦، **وقد توصلت الدراسة** إلى أن تبني معايير التقرير المالي الدولية له تأثيراً معنوياً موجباً على مستوى التحفظ المحاسبي، وهذا الأثر المعنوي الموجب يؤدي إلى زيادة كفاءة استثمار الشركات.

- **استهدفت دراسة (مرقص، ٢٠١٨)** تحديد أثر الالتزام بالمعايير الدولية للتقرير المالي IFRS والتي تسعى إلى تحسين جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال ودور ذلك في تحسين جودة الأرباح المحاسبية للشركات المصرية المقيدة بسوق الأوراق المالية بهدف تحسين جودة التقارير المالية وذلك من خلال دراسة تطبيقية على عينة من (٦٦) شركة من المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٥، وقد توصلت الدراسة إلى أن معايير IFRS قد أثرت بشكل إيجابي على جودة الأرباح المحاسبية متمثلة في تخفيض تكلفة رأس المال والحد من الفجوة المعلوماتية بشركات قطاع الخدمات المالية باستثناء البنوك، وعلى العكس شركات قطاع العقارات محل الدراسة الأقل التزاماً بما ورد من متطلبات الإفصاح طبقاً لمعايير IFRS حيث ينتج عنها معلومات غير متماثلة تؤدي إلى ارتفاع تكلفة رأس المال وتدني جودة الأرباح المحاسبية.
- **استهدفت دراسة (Fuad et al., 2019)** إلى فحص ما إذا كانت عملية التقارب في المعايير الدولية للتقارير المالية تضيف قيمة لأبعاد جودة المحاسبة بما في ذلك جودة الاستحقاقات وتسهيل الأرباح والتعرف على الخسائر في الوقت المناسب واستمرار الأرباح وذلك من خلال دراسة عينة من الشركات الصناعية من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٤ والتي تشمل ٣٨٦١ مشاهدة من سنوات الشركات في إندونيسيا، وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود دليل قاطع على أن جميع أبعاد جودة المحاسبة بما في ذلك جودة الاستحقاقات وتسهيل الأرباح وإثبات الخسائر في الوقت المناسب واستمرار الأرباح في التقارب بعد تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بمعنى أن معايير التقارير المالية الدولية لا تضيف قيمة لأبعاد جودة المحاسبة .
- **استهدفت دراسة (السواح، ٢٠١٩)** تحليل أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على العلاقة بين جودة المراجعة وقابلية التقرير المالي السنوي للقراءة وذلك من خلال دراسة تطبيقية على عينة من (٥٤) شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وذلك خلال الفترة من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠١٨، وقد توصلت

الدراسة إلى أن تبني معايير التقرير المالي الدولية له تأثير إيجابي معنوي على العلاقة بين جودة المراجعة وعدد صفحات وعدد كلمات التقرير المالي للشركات محل المراجعة.

- استهدفت دراسة (إبراهيم، ٢٠١٩) بيان دور المحاسبة القضائية في تحسين جودة التقارير المالية من خلال وضع إطار مقترح لرسم العلاقة بين المحاسبة القضائية والتقارير المالية في ضوء معايير إعداد التقارير المالية IFRS وذلك من خلال دراسة ميدانية على آراء عينة من الأكاديميين والمسؤولين عن الشؤون المالية والإدارية والقانونية في الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية EGX100، وقد توصلت الدراسة إلى ظهور الحاجة إلى المحاسبة القضائية نتيجة تشعب العمليات المالية بين الشركات والتطور الاقتصادي للمشاريع وكذلك تزايد الحاجة إلى معايير التقارير المالية الدولية IFRS في ظل الاقتصاد العالمي الرقمي.
- استهدفت دراسة (عرفة، مليجي، ٢٠١٩) اختبار أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على جودة المحاسبة، من خلال ثلاث منهجيات مختلفة هي: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومستوى الشفافية وإدارة الأرباح بنوعها المحاسبية والحقيقية وذلك من خلال دراسة تطبيقية على عينة من (٨٠) شركة من الشركات المسجلة في البورصة السعودية خلال عامي (٢٠١٦، ٢٠١٧)، وقد توصلت الدراسة إلى عدم تأثير معايير التقرير المالي الدولية على جودة المحاسبة، حيث لا يوجد تأثير معنوي لتطبيق معايير (IFRS) على إدارة الربح بنوعها المحاسبي والفعلي وبالتالي لم تحد تلك المعايير من السلوك الانتهازي للإدارة.

#### ٢/٤ الدراسات التي اهتمت بأثر تبني معايير التقارير المالية الدولية

##### على خطر انهيار أسعار الأسهم .

- استهدفت دراسة ( Kim et al .,2011 ) بيان تأثير العلاقة بين التهرب الضريبي وبين مخاطر انهيار سعر السهم , وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات الأمريكية المقيدة بالبورصة بلغت عدد المشاهدات ٨٧,١٦٢ مشاهدة خلال الفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٥ ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط



طردية بين ممارسات التهرب الضريبي وبين مخاطر انهيار سعر السهم ، فكلما زادت دوافع الإدارة للتهرب الضريبي زاد تورطها في ممارسات محاسبية تؤدي في النهاية إلى انهيار سعر سهم الشركة .

- **استهدفت دراسة (Defond et al., 2015)** قياس أثر التبني الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية والذي يترتب عليه زيادة جودة المعلومات المحاسبية يمكن أن يؤدي إلى تخفيض انهيار أسعار أسهم الشركات وذلك من خلال دراسة تطبيقية على عينة مكونة من (١٠٢٢٠) مشاهدة من (٢٧) دولة على الشركات المالية وغير المالية وقارنت الدراسة بين مخاطر انهيار أسعار أسهم الشركات قبل التبني وبعد التبني، **وقد توصلت الدراسة إلى أن التبني الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية أدى إلى زيادة مستوى الشفافية وذلك بسبب الإفصاح الإضافي وتحسين درجة القابلية للمقارنة، مما ترتب عليه انخفاض مخاطر انهيار أسعار أسهم الشركات غير المالية إلا أن الأمر لم يكن كذلك في الشركات المالية.**
- **استهدفت دراسة (إبراهيم، ٢٠١٦)** اختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي المشروط بالتقارير المالية المنشورة وبين مخاطر انهيار أسعار الأسهم من خلال دراسة تطبيقية على عينة مكونة من (٧٥) شركة من الشركات المساهمة المصرية المسجلة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٥، **وقد توصلت الدراسة إلى أنه كلما زاد مستوى التحفظ المحاسبي المشروط بالتقارير المالية كلما انخفض احتمال ظهور مخاطر انهيار أسعار الأسهم.**
- **استهدفت دراسة (Lim et al., 2016)** اختبار العلاقة بين التبني الإلزامي لمعايير التقارير المالي الدولية وجودة المعلومات المحاسبية وجودة المراجعة وخطر انهيار أسعار أسهم الشركات وذلك على عينة مكونة من ٧٥٧٤ مشاهدة في كوريا الجنوبية وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠١٤، **وقد توصلت الدراسة إلى أن مخاطر انهيار أسعار أسهم الشركات انخفضت بعد التبني الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية نتيجة ارتفاع جودة المعلومات المحاسبية وزيادة مستوى الإفصاح، كما انخفضت مخاطر انهيار أسعار أسهم الشركات بالنسبة للشركات التي يتم مراجعتها بواسطة إحدى منشآت المراجعة الأربعة الكبار لأن ذلك يؤدي إلى تخفيض الأخطاء والمخالفات وتحسين شفافية التقارير المالية.**

- استهدفت دراسة (Khodarahmi et al., 2016) اختبار أثر عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين على مخاطر انهيار أسعار الأسهم المستقبلية للشركات المدرجة في بورصة طهران بجمهورية إيران وذلك على عينة من الشركات مكونة من (١٣٩٢) مشاهدة خلال الفترة (٢٠٠١ حتى عام ٢٠١٣)، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين عدم تماثل المعلومات ومخاطر انهيار أسعار الأسهم في المستقبل، وذلك لأن الإدارة بصفتها المسؤولة عن تقديم البيانات المالية تسعى لتقديم أفضل صورة عن ظروف الشركة لذلك فإنها تميل إلى تأخير الكشف عن الأخبار السيئة ونشر الأخبار الجيدة في أقرب وقت ممكن، ويترتب على ميل المديرين نحو إخفاء الأخبار السيئة إلى زيادة مخاطر انهيار أسعار الأسهم.
- استهدفت دراسة (Dang et al., 2018) تحديد مدى تأثير آجال استحقاق الديون قصيرة الأجل على مخاطر انهيار أسعار أسهم الشركات وذلك من خلال دراسة على عينة مكونة من ٧٧١٢ شركة أمريكية غير مالية خلال الفترة من ١٩٨٩ حتى عام ٢٠١٤ بإجمالي عدد مشاهدات ٥٣٠٥٢ مشاهدة، وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات التي يكون لديها نسبة الديون قصيرة الأجل مرتفعة تتخفف مخاطر أسعار الأسهم الخاصة بها في المستقبل.
- استهدفت دراسة (الصباغ، ٢٠١٩) اختبار أثر جودة المعلومات المحاسبية على مخاطر انهيار أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية من خلال دراسة على عينة مكونة من (١٠٠) شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وذلك من خلال الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٨، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ارتباط سلبية بين جودة المعلومات المحاسبية ومخاطر انهيار أسعار أسهم الشركات، كما توجد علاقة سلبية بين جودة المراجعة ونسبة الديون قصيرة الأجل ومخاطر انهيار أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- استهدفت دراسة (عبدالمجيد، ٢٠١٩) قياس أثر التبني الإلزامي لمعايير التقرير المالي الدولية في المملكة العربية السعودية على خطر انهيار سعر سهم الشركة، والعوامل المؤثرة على هذه العلاقة، وذلك من خلال دراسة تطبيقية على عينة

مكونة من (٤٢) شركة من شركات قطاع المواد الأساسية المسجلة في سوق المال في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من الربع الرابع لعام ٢٠١٥ حتى الربع الأول من عام ٢٠١٨، وقد توصلت الدراسة إلى أن التبني الإلزامي لمعايير التقرير المالي الدولية قد أدى إلى تخفيض خطر انهيار سعر سهم الشركة، وذلك بشكل جوهري كما أنه في ظل التبني الإلزامي لمعايير التقرير المالي الدولية فإن كلاً من جودة المراجعة وحسابات الاستحقاق تؤدي إلى تخفيض هذا الخطر بشكل جوهري. بينما تؤدي الديون قصيرة الأجل إلى زيادته ولكن بشكل غير جوهري.

■ **كما استهدفت دراسة (مليحي، ٢٠١٩)** تحليل أثر القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين على جودة التقرير المالي، ودورها في تخفيض خطر انهيار أسعار الأسهم وذلك من خلال دراسة تطبيقية لعينة مكونة من (١١٦) شركة مساهمة غير مالية مقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٦ حتى عام ٢٠١٨، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للقدرة الإدارية على جودة التقرير المالي لعينة الدراسة، كما ترتبط القدرة الإدارية بعلاقة سالبة وذات دلالة معنوية بخطر انهيار أسعار الأسهم.

■ **استهدفت دراسة (فرج، ٢٠١٩)** بيان تأثير تطبيق ممارسات التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط على مخاطر انهيار سعر السهم وانعكاس ذلك على القيمة السوقية للمنشأة في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، وذلك من خلال دراسة تطبيقية لعينة من (٢٧) شركة من شركات المساهمة غير المالية المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٧، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة جوهريّة ذات دلالة إحصائية بين ممارسات التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط وبين مخاطر انهيار سعر السهم.

■ **كما استهدفت دراسة (حسين، ٢٠٢٠)** اختبار اتجاه وقوة ودلالة العلاقة بين كل من مستوى غموض التقارير المالية، أداء المسؤولية الاجتماعية، ودرجة ممارسات التجنب الضريبي، وبين احتمال حدوث خطر الانهيار المستقبلي لسعر سهم الشركة من جهة، واختبار تأثير مستوى جودة آليات الحوكمة عند إدخاله كمتغير منظم لتلك العلاقة من جهة أخرى، وذلك من خلال دراسة تطبيقية على

عينة (٤٧) شركة حاصلة على تصنيف في مؤشر البورصة المصرية للاستدامة خلال الفترة من عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٨ ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أدلة إحصائية على أن احتمال حدوث خطر الانهيار المستقبلي لسعر سهم الشركة، يرتبط بعلاقة موجبة وذات تأثير معنوي مع كل من مستوى غموض التقارير المالية، ودرجة ممارسات التجنب الضريبي ، بينما يرتبط بعلاقة سالبة وذات تأثير معنوي مع أداء المسؤولية الاجتماعية .

■ **واستهدفت دراسة (Qi & Diao,2020)** بيان تأثير تنوع إستراتيجية الشركات على مخاطر انهيار أسعار الأسهم وذلك من خلال دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في البورصة الصينية خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠١٧ ، وقد توصلت الدراسة إلى أن مخاطر انهيار أسعار الأسهم تزداد بشكل كبير عندما تتغير إستراتيجية التشغيل للشركة من عملية متخصصة إلى عملية متنوعة، كما توصلت إلى أنه يوجد ارتباط إيجابي كبير بين التنوع ومخاطر انهيار أسعار الأسهم في الشركات ذات جودة منخفضة للمراجعة الخارجية وتغطية المحللين المنخفضة .

■ **كما استهدفت دراسة (Hunjra et al., 2020)** بيان تأثير المسؤولية الاجتماعية للشركات وحوكمة الشركات على مخاطر انهيار أسعار الأسهم في قطاع التصنيع في الهند وباكستان بالتطبيق على ٣٥٣ شركة تصنيع وذلك خلال الفترة من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٨ ، وقد توصلت الدراسة إلى أنه عندما تشارك الشركات بنشاط في أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات فإنها تؤدي إلى تقليل مخاطر انهيار أسعار الأسهم ، وأن حوكمة الشركات تعتبر آلية فعالة للتخفيف من السلوكيات الانتهازية للإدارة والحد من مخاطر انهيار أسعار الأسهم ، وأن الملكية الإدارية لها تأثير إيجابي على مخاطر انهيار أسعار الأسهم ، وأن حجم مجلس الإدارة وزدواجية الرئيس التنفيذي لهم تأثير سلبي على مخاطر انهيار أسعار الأسهم .

**في ضوء ما توصلت إليه الدراسات السابقة يتضح للباحثة ما يلي:**

١- ركزت الدراسات السابقة على العديد من المقاييس المحاسبية التي تعكس أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقرير المالي مثل جودة الأرباح

والتحفظ المحاسبي (أبو العلا، ٢٠١٨؛ شرف، ٢٠١٧؛ Elshandidy & (Hassanein.,2014; Zhang, 2011) وجودة وخصائص المعلومات المحاسبية (مليجي، ٢٠١٤؛ مرقص ٢٠١٨؛ Murtini and Lusiana., 2016)، وإدارة الأرباح وتمهيد الدخل (Dayonandanetal., 2016)، كما تناولت دراسة (عرفة، مليجي، ٢٠١٩) التي تمت في البيئة السعودية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومستوى الشفافية وإدارة الأرباح، إلا أن هذه الدراسات لم تقدم نتائج متسقة وموحدة حول طبيعة هذه العلاقة، واستناداً إلى ذلك فإن البحث الحالي يعتبر امتداد لهذه الدراسات السابقة في قياس أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقرير المالي في بيئة الأعمال المصرية .

٢- كما اقتصر بعض الدراسات على تحليل أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على العلاقة بين جودة المراجعة وقابلية التقرير المالي السنوي للقراءة (السواح، ٢٠١٩)، كما تناولت دراسة (إبراهيم، ٢٠١٩) دور المحاسبة القضائية في تحسين جودة التقارير المالية، إلا أنها لم تتعرض بشكل كافي على أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقرير المالي.

٣- ندرة الدراسات التي تناولت أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على خطر انهيار أسعار الأسهم ماعدا دراسة (Defond et al., 2015; Lim et al., 2016) وهي دراسات أجنبية، ودراسة (عبدالمجيد، ٢٠١٩) تمت في البيئة السعودية، مما يتطلب دراسة أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على خطر انهيار أسعار الأسهم في البيئة المصرية والتي تختلف عن البيئة الأجنبية.

٤- ركزت بعض الدراسات على بيان أثر التحفظ المحاسبي على خطر انهيار أسعار الأسهم (فرج، ٢٠١٩؛ إبراهيم، ٢٠١٦)، وأثر جودة المعلومات المحاسبية على مخاطر انهيار أسعار الأسهم (الصباغ، ٢٠١٩)، وأثر القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين على خطر انهيار أسعار الأسهم (مليجي، ٢٠١٩)، وأثر مستوى غموض التقارير المالية وأداء المسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات ودرجة ممارسات التجنب الضريبي على احتمال حدوث خطر الانهيار المستقبلي لسعر سهم الشركة (Hunjra et al., 2020؛ حسين، ٢٠٢٠؛ Kim et al.,2011)، وأثر تنوع

إستراتيجية الشركات على مخاطر انهيار أسعار الأسهم (Qi & Diao.,2020) ، ولم تتناول أثر تبني معايير التقرير المالية الدولية على خطر انهيار أسعار الأسهم والعوامل المؤثرة على هذه العلاقة، وهو ما يميز هذه الدراسة الحالية.

٥- هناك اختلاف في نتائج الدراسات السابقة حول علاقة معايير التقارير المالية الدولية بجودة التقرير المالي وتأثيرها على خطر انهيار أسعار الأسهم حيث وجدت دراسة (شرف، ٢٠١٧) أن تبني معايير التقرير المالية الدولية لها تأثير إيجابي معنوي على جودة التقارير المالية، كما وجدت دراسة كل من (أبو العلا، ٢٠١٨؛ الزمر، ٢٠١٢؛ Zhang, 2011) أن تبني معايير التقارير المالية الدولية حسن من زيادة جودة التقارير المالية من خلال زيادة مستوى التحفظ المحاسبي، في حين وجدت دراسة (منصور، ٢٠١٧) إلى أنه لا توجد علاقة بين تبني معايير التقارير المالية الدولية وبين الحد من ممارسات إدارة الأرباح مما يؤثر سلباً على إعداد وجودة التقرير المالي، كما وجدت دراسة (عرفة، مليجي، ٢٠١٩) أن تبني معايير التقارير المالية الدولية ليس له تأثير على جودة المحاسبة ، كما وجدت دراسة كل من، عبدالمجيد، ٢٠١٩؛ Lim et al., 2015; Defond et al., 2016) أن تبني معايير التقارير المالية الدولية ترتبط بعلاقة سالبة بخطر انهيار أسعار الأسهم، في حين وجدت دراسة (Khodarahmi et al., 2016) أن خطر انهيار أسعار الأسهم قد يزداد بالنسبة للشركات التي تتمتع بمدبرين لديهم قدرات إدارية عالية ويميلون إلى إخفاء الأخبار السيئة. لذا تحاول الدراسة الحالية تقديم أدلة عملية من البيئة المصرية عن طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات في ضوء بعض النظريات التفسيرية التي استخدمت في هذا المجال وهو ما قد يساهم في تقليل الجدل حول العلاقات بين هذه المتغيرات.

٦- أن الدراسات السابقة قد حققت تقدماً ملحوظاً في مجال أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على أداء الوظيفة المحاسبية، إلا أنه مازال هناك بعض الفجوات البحثية في هذا المجال من أهمها أن الدراسات السابقة لم تقدم تحليلاً متكاملاً للعلاقات التأثيرية بين تبني معايير التقارير المالية الدولية، وجودة التقرير المالي، وخطر انهيار أسعار الأسهم وهو ما سوف تحاول الدراسة الحالية تقديمه.

٧- تعتمد منهجية الدراسة الحالية على أسلوب تحليل المحتوى لفحص التقارير المالية للشركات المسجلة في البورصة المصرية (EGX50) خلال الفترة من عام (٢٠١٧) حتى عام (٢٠١٩) ، وهى بذلك تختلف عن دراسة كل من (الزمر، ٢٠١٢؛ شرف، ٢٠١٧؛ مليجي، ٢٠١٤؛ عرفة ، مليجي ، ٢٠١٩ ؛ عبدالمجيد، ٢٠١٩، 2016؛ Lim et al., 2015; Defond; et al., 2015) بسبب اختلاف البيئة في هذه الدراسات وكذلك لاستخدام سلسلة زمنية أكثر حداثة .

### ٣/٤ تطوير فروض البحث:

توصلت الدراسات السابقة إلى نتائج متباينة بشأن أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقرير المالي وخطر انهيار أسعار الأسهم لذلك تحاول الباحثة الاستفادة من هذه النتائج في تطوير فروض البحث كما يلي:

### ١/٣/٤ معايير التقارير المالية الدولية وجودة التقرير المالي:

يتمثل الهدف الرئيسي لمعايير التقارير المالية الدولية في زيادة جودة التقارير المالية من خلال دعم الشفافية، باعتبار أن التقارير المالية هي المنتج الرئيسي لنظام المعلومات المحاسبي الذي يقوم بمعالجة الأحداث الاقتصادية المختلفة وعرضها خلال العام لإنتاج معلومات ذات جودة مرتفعة تخص الوحدات الاقتصادية وتساعد مستخدمي التقارير المالية على اتخاذ قرارات رشيدة.

وقد قدم الأدب المحاسبي عدة نظريات لتفسير العلاقة التأثيرية بين تبني معايير التقارير المالية الدولية وجودة التقرير المالي فطبقاً لنظرية الإشارة فإن إدارة الشركات التي لديها أخباراً جيدة تحاول أن تفصح عن هذه المعلومات حتى تميز نفسها عن الشركات التي لديها أخبار غير سارة، حيث أنه يؤدي تبني معايير التقارير المالية الدولية إلى زيادة التحفظ المحاسبي وهو الأمر الذي يترتب عليه زيادة جودة التقارير المالية، فالتقارير المالية عالية الجودة تعطي إشارة لمقدمي رأس المال في السوق عن الطريقة التي تم بها إدارة موارد الشركة وأيضاً تعطي إشارة للمشاركين في السوق بأن القوائم المالية للشركة خالية من التحريفات ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات. (أبو العلا، ٢٠١٨). ووفقاً لنظرية الوكالة فإن تبني معايير التقارير المالية الدولية سيؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية، وتعتبر التقارير المالية بما تقدمه من

معلومات أحد وسائل الرقابة أو التحكم التي يستخدمها الأصيل لتقييد حرية الوكيل في تعظيم عائده على حساب الأصيل، بالإضافة إلى زيادة الإفصاح مما يقلل من عدم تماثل المعلومات وتقليل تكاليف الوكالة وتعد القوة الدافعة لتقديم تقارير مالية عالية الجودة (Samaha and Khlif., 2016). ووفقاً لنظرية التكاليف السياسية فأن تبني معايير التقارير المالية الدولية سيؤدي إلى الحد من التكاليف السياسية الناتجة عن التركيز والاهتمام الحكومي من خلال زيادة الإفصاح بالتقارير المالية (السواح، ٢٠١٩). وطبقاً لنظرية الحاجة لرأس المال فإن الشركات ترغب في زيادة رأسمالها بأقل تكلفة كلما أمكن، فالشركات التي يكون لديها فرص للنمو في سوق رأس المال تتجه إلى التمويل الخارجي ويتطلب الحصول على التمويل الخارجي بتكلفة مقبولة أن تقوم الشركات بالإفصاح عن معلومات أكثر للمستثمرين والدائنين تساعدهم في تقييم الموقف المالي للشركة وزيادة التأكد فيما يتعلق بالتدفقات النقدية المستقبلية، وأن تبني معايير التقارير المالية الدولية سيؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية وما توفره من زيادة الشفافية وإمكانية التقارير المالية للمقارنة تمكن الشركات من الحصول على رأس المال بتكلفة أقل. منصور، ٢٠١٧؛ (Alberti- Alhtaybat et al., 2012).

**ومن الناحية الأكاديمية** فقد اهتمت العديد من الدراسات بدراسة أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقرير المالي، وقامت الدراسات بقياس جودة التقرير المالي باستخدام العديد من المقاييس منها إدارة الأرباح (الاستحقاقات الاختيارية)، والاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب كمؤشر للحفاظ المحاسبي، والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المعد وفقاً للإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية، وقد كانت نتائج الدراسات مختلفة ومختلطة فيما بينها وانقسمت نتائج هذه الدراسات إلى ثلاث مجموعات فتوصلت المجموعة الأولى من الدراسات إلى أن تبني معايير التقارير المالية الدولية قد زاد وحسن من جودة التقرير المالي فترى دراسة كل من (Dayanandan et al., 2016; Bodle et al., 2016; Ismail et al., 2013; Nouri and Abaoub., 2014; Zeghal et al., ٢٠١٢؛ al., 2013; Nouri and Abaoub., 2014; Zeghal et al., ٢٠١٢؛) أن تبني معايير التقارير المالية الدولية كان له تأثير إيجابي على جودة الأرباح، وحدت من تكوين احتياطات سرية، والسلوك الانتهازي للمديرين، وأدت إلى تقليل ممارسات إدارة الأرباح، وبالتالي زادت جودة التقرير المالي.



كما انتقلت دراسة كل من (Zhang, 2011; Bertin and Moya, 2013; Santos & Cavalcante, 2014)؛ أبو العلا، ٢٠١٨؛ شرف، ٢٠١٧؛ فؤاد، ٢٠١٦ أن تبني معايير التقارير المالية الدولية له تأثير معنوي موجب على مستوى التحفظ المحاسبي بمعنى أن التحفظ المحاسبي زاد وتحسنه بعد تبني معايير التقارير المالية الدولية ويتضح ذلك من خلال الاعتراف بالخسائر المحتملة في الوقت المناسب في مقابل عدم الاعتراف بالمكاسب المحتملة ، وهذا من شأنه يحد من السلوك الانتهازي للإدارة وإدارة الأرباح والحد من عدم تماثل المعلومات ويحمي المستثمرين من الإفصاح عن الأداء غير الحقيقي، وهذا يؤدي إلى زيادة جودة التقرير المالي. كما توصلت دراسة كل من مليجي، ٢٠١٤؛ الجرف، ٢٠١٧؛ (Yurisandi & Puspitasari., 2015; Okoye & Akenbor., 2014; Lee et al., 2015) أن تبني معايير التقارير المالية الدولية حسن من زيادة جودة التقرير المالي مقاسه بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، حيث ترتب على هذا التبني إلى زيادة القيمة التنبؤية والملائمة، والوقتية، والتغذية العكسية، والتمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية، وزيادة الشفافية، والقابلية للمقارنة للتقارير المالية، وهذا من شأنه أن يعزز الثقة في التقارير المالية وبالتالي زيادة جودة التقرير المالي، بما يعود بالنفع على أصحاب المصالح، ومن ناحية أخرى ترى دراسة كل من (Bodle et al., 2016; Jiao, 2012)؛ مرقص، (٢٠١٨)، أن تبني معايير التقارير المالية قد أدى إلى زيادة جودة التقرير المالي مقاسه بعدم تماثل المعلومات، حيث ترتب على هذا التبني انخفاض عدم تماثل المعلومات، ووفر مزيداً من المعلومات للتنبؤ بالقدرة على تحقيق التدفقات النقدية وأثر ذلك على سلوك المستثمرين فيما يتعلق باختيار المحفظة المالية من خلال التأثير على أسعار الأسهم وشروط المديونية، وتكلفة رأس المال، الأمر الذي انعكس إيجابياً على المستثمرين من خلال اتخاذهم لقرارات سليمة وكما أن تبني هذه المعايير قد حسنت من دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية.

وعلى عكس ما سبق توصلت المجموعة الثانية من الدراسات إلى أن تبني معايير التقارير المالية الدولية أدى إلى انخفاض جودة التقرير المالي فقد توصلت دراسة (Capkun., et al., 2016) إلى أن هناك زيادة في إدارة الأرباح نتيجة تبني

معايير التقارير المالية الدولية سواء كانت إجبارية أو اختيارية وأشارت الدراسة إلى أن هناك انخفاض في جودة التقارير المالية بعد تبني معايير التقارير المالية بما توفره من مرونة كبيرة في الاختيار بين الممارسات المحاسبية وتتيح قدر أكبر من ممارسة الحكم المهني مما يؤدي إلى زيادة الممارسات الانتهازية وزيادة ممارسة إدارة الأرباح، في حين ترى دراسة (Elshandidy & Hassanein., 2014) إلى أن تبني معايير التقارير المالية الدولية أدت إلى انخفاض ممارسات التحفظ المحاسبي، وانخفاض كبير في الاعتراف الوتقي بالخسائر، كما ترى دراسة (Ahmed et al., 2013) إلى أن تبني هذه المعايير أثر على جودة المعلومات المحاسبية حيث أدى إلى انخفاض جودة هذه المعلومات وأدى إلى زيادة تمهيد الدخل.

**ومن ناحية أخرى توصلت المجموعة الثالثة من الدراسات إلى أن تبني معايير التقارير المالية الدولية ليس له تأثير على جودة التقرير المالي فترى دراسة (منصور، ٢٠١٧; Murtini and Lusiana, 2016; Fuad et al., 2019) أن تبني معايير التقارير المالية الدولية لم يكن لها تأثير على إدارة الأرباح، كما ترى دراسة (فرج، ٢٠١٩) أن تبني معايير التقارير المالية الدولية لم يكن له تأثير على مستوى التحفظ المحاسبي، كما توصلت دراسة (عرفة، مليجي، ٢٠١٩) إلى أن تبني معايير التقارير المالية الدولية ليس له تأثير على جودة المحاسبة، كما أكدت دراسة كل من (Garcia et al., 2011; Outa, 2011) إلى أنه لا يوجد تأثير لتبني معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقرير المالي، ولا يحسن منها، بل توجد بعض المؤشرات على انخفاضها، وأضافت أن ذلك قد يرجع لكون البيئة غير مهيأة للتطبيق من حيث توافر المقومات الخاصة بتلك المعايير، وجودة المعايير، وقانون الدولة والنظام السياسي المطبق ودوافع إعداد التقرير المالي، وأن ما يصلح تطبيقه في الدول المتقدمة لا يصلح لغيرها من الدول النامية.**

**وتخلص الباحثة مما سبق إلى اختلاف نتائج الدراسات حول تأثير تبني معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقرير المالي، فهناك دراسات توصلت إلى أن تبني معايير التقارير المالية الدولية قد زاد وحسن جودة التقرير المالي، وتوصل البعض الآخر إلى أن التبني قد خفض من جودة التقرير المالي، والمجموعة الأخيرة**

وجدت أن تبني معايير التقارير المالية الدولية لم يكن له تأثير على جودة التقرير المالي.

وفي ضوء الجدول السابق يمكن صياغة الفرض الأول كما يلي:

توجد علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية بين تبني معايير التقارير المالية الدولية وجودة التقرير المالي.

#### ٢/٣/٤ معايير التقارير المالية الدولية وخطر انهيار أسعار الأسهم.

من الناحية النظرية يعتبر خطر انهيار أسعار الأسهم من المخاطر الهامة بالنسبة للمستثمرين والمتعاملين في سوق الأوراق المالية وكذلك بالنسبة للشركات، وذلك لأنها تؤثر على اتخاذ قرارات المستثمرين وعلى إدارة الشركة لمخاطرها (Dang et al., 2018). ولعل من أهم أسباب ظهور خطر انهيار أسعار الأسهم هو ميل المديرين التنفيذيين لإخفاء الأخبار السيئة لفترات طويلة ويتم ذلك في شكل معلومات سلبية متراكمة عن الشركة (Kothari et al., 2009)، وعندما يصل حجم الأخبار السيئة المتراكمة إلى الدرجة القصوى نتيجة ارتفاع تكلفة إخفاء تلك الأخبار عن المنافع المتوقعة منها وعدم نجاح المديرين في الإفصاح عن أخبار جيدة لها القدرة على تجنب أثر الأخبار السيئة، فإنه سوف يتم الإفصاح عن كل تلك الأخبار إلى السوق مرة واحدة مما يؤدي إلى انخفاض سلمي كبير في أسعار أسهم الشركة عقب لحظة الإعلان عن تلك الأخبار السيئة وبالتالي يترتب عليه زيادة خطر انهيار أسعار أسهم الشركة (إبراهيم، ٢٠١٦).

وقد قدم الأدب المحاسبي العديد من النظريات التي تفسر العلاقة بين تبني معايير التقارير المالية الدولية وخطر انهيار أسعار الأسهم فتتنبأ نظرية الوكالة بأن زيادة الإفصاح المحاسبي طبقاً لمعايير التقارير المالية الدولية يقلل من عدم تماثل المعلومات بين الشركة والمستثمرين (Lim et al., 2016) وذلك عن طريق الحد من قدرة المديرين التنفيذيين عن القيام بالتصرفات الانتهازية والتي يحققون من خلالها مصالحهم الشخصية على حساب مصالح الأطراف الأخرى مما يؤدي إلى انخفاض احتمال ظهور مخاطر انهيار أسعار الأسهم (Khodarahmi et al., 2016)، وطبقاً لنظرية الإشارة فإن الإدارة التي لديها أخبار جيدة تحاول أن تفصح عن هذه المعلومات

حتى تميز نفسها عن الشركات التي لديها أخبار غير سارة، حيث يؤدي تبني معايير التقارير المالية الدولية إلى زيادة التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية المنشورة والحد من تخزين الأخبار السيئة ومن ثم انخفاض احتمال ظهور خطر انهيار أسعار الأسهم (فرج، ٢٠١٩)، وطبقاً لنظرية الاختلاف في الرأي التي تقوم على فكرة أن المديرين التنفيذيين ذوي القدرة الإدارية العالية يمكنهم تقليل عدم التجانس في رأي أو معتقدات المستثمرين من خلال دورهم في توفير المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرين في تقييمهم لأسعار الأسهم (Habib et al., 2018) وطبقاً لهذه النظرية يعتقد كل مستثمر أن معلوماته الخاصة هي الأكثر ملاءمة ودقة من غيره، لذلك فإن تبني معايير التقارير المالية الدولية تؤدي إلى زيادة درجة الشفافية في المعلومات وكلما زادت الموضوعية والدقة في تحديد القيمة الحقيقية للسهم أدى إلى انخفاض خطر انهيار أسعار الأسهم (عبدالمجيد، ٢٠١٩).

**ومن الناحية الأكاديمية** فقد توصلت دراسة (Defond et al., 2015) إلى أن زيادة الشفافية من تطبيق معايير التقارير المالية الدولية تقلل من خطر انهيار أسعار الأسهم في الشركات غير المالية، كما توصلت دراسة (عبدالمجيد، ٢٠١٩) إلى أن التبني الإلزامي لمعايير التقرير المالي الدولية قد أدى إلى تخفيض خطر انهيار سعر سهم الشركة، كما توصلت دراسة كل من (فرج، ٢٠١٩، إبراهيم، ٢٠١٦) إلى وجود علاقة سلبية بين درجة التحفظ المحاسبي المشروط (الاعتراف في الوقت المناسب بالأخبار السيئة كخسائر مقارنة بالأخبار الجيدة كمكاسب) وخطر انهيار أسعار الأسهم بمعنى أنه كلما زاد مستوى التحفظ المحاسبي المشروط كلما انخفض خطر انهيار أسعار الأسهم في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، كما توصلت دراسة (الصباغ، ٢٠١٩؛ Lim et al., 2016) إلى وجود علاقة سلبية بين جودة المعلومات المحاسبية ومخاطر انهيار أسعار الأسهم، وأن خطر انهيار أسعار الأسهم قد انخفض بعد التبني الإلزامي لمعايير التقارير المالية نتيجة ارتفاع جودة المعلومات المحاسبية وزيادة مستوى الإفصاح. وعلى العكس من ذلك فقد توصلت دراسة (Zhang et al., 2016) إلى أن العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية ومخاطر انهيار أسعار الأسهم تكون على شكل حرف U، وتكون الشركات الغامضة وكذلك

الشركات ذات مستوى الشفافية المرتفعة، أكثر عرضة لمخاطر انهيار أسعار الأسهم، كما وجدت دراسة (Khodarahmi et al., 2016) أن خطر انهيار أسعار الأسهم قد يزداد بالنسبة للشركات التي تتمتع بمديرين لديهم قدرات إدارية عالية ويميلون إلى إخفاء الأخبار السيئة .

**وبناءً على ما سبق يمكن صياغة الفرض الثاني كما يلي :**

**توجد علاقة ارتباط سالبة ذات دلالة معنوية بين تبني معايير التقارير المالية الدولية وخطر انهيار أسعار الأسهم.**

#### **٥ - الدراسة التطبيقية:**

يتناول هذا الجزء من البحث إجراء دراسة تطبيقية لاختبار الفروض باستخدام البيانات المنشورة للشركات المسجلة بالبورصة المصرية وذلك لقياس أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقرير المالي وخطر انهيار أسعار الأسهم باستخدام أسلوب المحتوى Content Analysis وتمثل مقومات الدراسة التطبيقية لاختبار فروض البحث فيما يلي:

#### **١/٥ مجتمع وعينة الدراسة:**

يتمثل مجتمع الدراسة في مجموعة من الشركات المسجلة بالبورصة المصرية وذلك خلال الفترة من عام (٢٠١٧) حتى عام (٢٠١٩) وقد تم تحديد العينة وفقاً للشروط التالية:

- أن تكون الشركات مدرجة ضمن مؤشر السوق (EGX50) خلال فترة الدراسة.
  - توافر التقارير السنوية للشركات محل التطبيق خلال فترة الدراسة.
  - استبعاد قطاع البنوك لما له من طبيعة خاصة للتقرير المالي.
- وبعد تطبيق الشروط السابق ذكرها تم اختيار عدد (٣٦) شركة لتمثل عينة الدراسة موزعة على (١١) قطاع.
- ويوضح جدول رقم (٢) عدد شركات العينة والقطاع الذي تنتمي إليه ونسبة عدد شركات كل قطاع إلى إجمالي حجم العينة.

جدول رقم (٢) يوضح عدد شركات العينة وفقاً لطبيعة القطاع

اسم القطاع	عدد الشركات	نسبة تمثيل كل قطاع من إجمالي حجم العينة
١- قطاع التشييد ومواد البناء	4	11.11%
٢- قطاع العقارات	5	13.88%
٣- قطاع الموارد الأساسية	4	11.11%
٤- قطاع الكيماويات	2	5.56%
٥- قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	2	5.56%
٦- قطاع الخدمات المالية غير المصرفية	4	11.11%
٧- قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	2	5.56%
٨- قطاع الأغذية والمشروبات	3	8.33%
٩- قطاع الرعاية الصحية والأدوية	2	5.56%
١٠- قطاع السياحة والترفيه	3	8.33%
١١- قطاع المنتجات المنزلية والشخصية	5	13.89%
<b>الإجمالي</b>	<b>36</b>	<b>100%</b>

٢/٥ مصادر الحصول على البيانات:

اعتمدت الباحثة في جمع البيانات اللازمة للدراسة التطبيقية على تحليل القوائم والتقارير المالية للشركات محل الدراسة خلال الفترة من عام (٢٠١٧) حتى عام (٢٠١٩) والمنشورة في المواقع الإلكترونية للشركات، وموقع البورصة المصرية [www.egx.com.eg](http://www.egx.com.eg)، وموقع شركة مصر لنشر المعلومات [www.egidegypt.com](http://www.egidegypt.com)، وموقع معلومات مباشر [www.mubasher.info](http://www.mubasher.info).

٣/٥ أسلوب قياس متغيرات الدراسة:

تم قياس متغيرات الدراسة على النحو الآتي:

١/٣/٥ المتغير المستقل: تبني معايير التقارير المالية الدولية (IFRS).

يتمثل المتغير المستقل في تبني معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) ويتم قياسه كمتغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كانت الشركة تلتزم بتطبيق هذه المعايير أو القيمة (صفر) بخلاف ذلك.

٢/٣/٥ المتغيرات التابعة: جودة التقرير المالي ، خطر انهيار أسعار  
الأسهم:

### أولاً: جودة التقرير المالي (FRQ) Financial Reporting Quality

تناولت أدبيات الفكر المحاسبي العديد من النماذج التي يمكن أن تستخدم في قياس جودة التقرير المالي، وقد اعتمدت الباحثة على التحفظ المحاسبي كمقياس لجودة التقرير المالي باستخدام نموذج القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية (Market To Book Value (MTB) والذي قدمه (Beaver & Ryan.,2005) باعتباره أكثر النماذج دقة وقابل للتطبيق على البيانات المتاحة في البيئة المصرية وأكثر استخداماً في الدراسات السابقة (فؤاد، ٢٠١٦؛ شرف، ٢٠١٧؛ فرج، ٢٠١٩؛ أبو العلا ٢٠١٨؛ Bodle et al., 2016; Zhang., 2011; Bertin and Moya., 2013) ويتم حسابه من خلال المعادلة التالية:

$$MTB = \frac{\text{القيمة السوقية لحقوق الملكية}}{\text{القيمة الدفترية لحقوق الملكية}}$$

حيث أن:

- القيمة السوقية لحقوق الملكية = عدد أسهم رأس المال المصدر والمدفوع المتداول × السعر السوقي للسهم (سعر الإقفال في نهاية الفترة المالية).
- القيمة الدفترية لحقوق الملكية = مجموع حقوق الملكية من واقع قائمة المركز المالي. ويدل ارتفاع هذه النسبة MTB على زيادة التحفظ المحاسبي وبالتالي زيادة جودة التقرير المالي.

### ثانياً: خطر انهيار أسعار الأسهم (SPCR) Stock Price Crash Risk

قدم الأدب المحاسبي عدة طرق لقياس خطر انهيار سعر السهم اعتمدت في معظمها على العوائد الأسبوعية لسهم الشركة، بحيث يعكس كل مقياس العوامل الخاصة بالشركة أكثر من كونه انعكاساً للتحركات الواسعة في سوق المال (عبدالمجيد، ٢٠١٩؛ مليجي، ٢٠١٩؛ حسين، ٢٠٢٠؛ Habib et al., 2017; Defond et al., 2015; Dang et al., 2018; Lim et al., 2016; Jeon, 2019; Hunjra et al., 2020) ويمكن توضيح هذه المقاييس فيما يلي:

- المقياس الأول: احتمالية الانخفاض الحاد للعوائد الأسبوعية للسهم خلال السنة التالية.
- المقياس الثاني: معامل الالتواء السالب للعوائد الأسبوعية للسهم.
- المقياس الثالث: تقلبات العوائد الأسبوعية للسهم من أسفل إلى أعلى.

وفي ضوء المقاييس السابقة لقياس خطر انهيار أسعار الأسهم فإن الباحثة سوف تعتمد في قياسه على طريقة تقلبات العوائد الأسبوعية للسهم من أسفل إلى أعلى ، باعتبارها أكثر دقة وشائعة الاستخدام في الدراسات السابقة (مليجي، ٢٠١٩؛ حسين، ٢٠٢٠؛ عبدالمجيد، ٢٠١٩؛ Defond et al., 2015; Habib et al., 2017; Hunjra et al., 2020; Lim et al., 2016) فضلاً عن توافر البيانات المطلوبة لهذا المقياس في البيئة المصرية.

وقد تم استخدام هذا المقياس للمرة الأولى من قبل دراسة (Chen et al., 2001) ويعتمد هذا المقياس على تقسيم العوائد الأسبوعية لكل شركة على مدار الفترة الزمنية محل القياس إلى مجموعتين، المجموعة الأولى هي المجموعة المنخفضة (down-weeks) وهي تمثل مجموعة المشاهدات التي انخفضت عن متوسط العوائد المحسوب عن الفترة الزمنية محل القياس، أما المجموعة الثانية هي المجموعة المرتفعة (up-weeks) وهي تمثل مجموع المشاهدات التي زادت عن هذا المتوسط ثم يتم حساب الانحراف المعياري لكل مجموعة على حدة. وتكون قيمة مقياس التقلب من أسفل إلى أعلى هي اللوغاريتم الطبيعي لنسبة الانحراف المعياري لمجموع المشاهدات المنخفضة إلى الانحراف المعياري لمجموع المشاهدات المرتفعة، (مليجي، ٢٠١٩؛ عبدالمجيد، ٢٠١٩)، يمكن توضيح هذا المقياس من خلال المعادلة التالية:

$$SPCR_{jt} = \text{Log} \frac{(N_d - 1) \sum_{down} W_{jt}^2}{(N_u - 1) \sum_{up} W_{jt}^2}$$

حيث أن:

- $N_d$ : تمثل عدد مشاهدات (الأسبوعية) المجموعة المنخفضة.
- $N_u$ : تمثل عدد مشاهدات (الأسبوعية) المجموعة المرتفعة.

وتشير القيم العالية لهذا المقياس إلى ارتفاع الالتواء السالب في توزيع العوائد وبالتالي ارتفاع خطر انهيار سعر سهم الشركة، والعكس صحيح. (Habib et al., 2017).

### ٣/٣/٥ المتغيرات الرقابية :

تشمل المتغيرات الرقابية كما يتضح من الجدول رقم (٣) بعض العوامل المؤثرة على المتغيرات التابعة، ولكنها لا تدخل في نطاق الدراسة محل البحث، وتم إضافتها من أجل ضبط العلاقة بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة، ومن أهم هذه المتغيرات: (حجم الشركة، درجة الرفع المالي، حجم مكتب المراجعة).



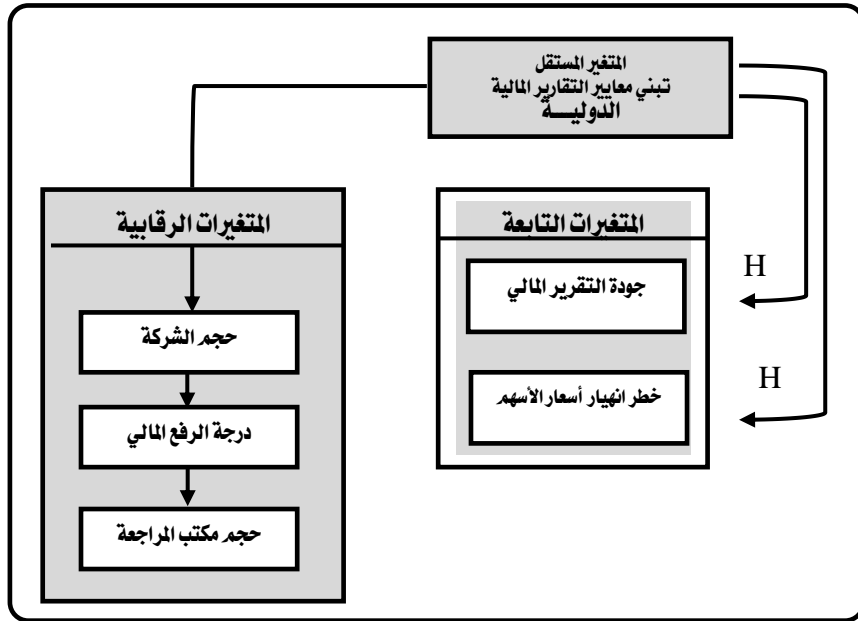
ويمكن للباحثة توضيح طريقة قياس متغيرات الدراسة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٣) التعريف بمتغيرات الدراسة وطريقة قياسها

المتغيرات	الرمز	طريقة القياس
<b>أولاً: المتغير المستقل: تبني معايير التقارير المالية الدولية</b>		
تبني معايير التقارير المالية الدولية	IFRS	متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كانت الشركة تلتزم بتطبيق هذه المعايير أو (صفر) بخلاف ذلك.
<b>ثانياً: المتغيرات التابعة: جودة التقرير المالي و خطر انهيار أسعار الأسهم</b>		
جودة التقرير المالي	FRQ	يتم قياسها من خلال التحفظ المحاسبي باستخدام حساب نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية
خطر انهيار أسعار الأسهم	SPCR	يتم قياسه باستخدام مقياس تقلبات العوائد الأسبوعية للسهم من أسفل إلى أعلى عن طريق استخراج اللوغاريتم الطبيعي لنسبة الانحراف المعياري لمجموع المشاهدات المنخفضة إلى الانحراف المعياري لمجموع المشاهدات المرتفعة.
<b>ثالثاً: المتغيرات الرقابية:</b>		
حجم الشركة	SIZE	باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية العام
درجة الرفع المالي	LEV	تقاس بقسمة إجمالي الالتزامات على إجمالي الأصول في نهاية العام.
حجم مكتب المراجعة	AUDIT	متغير وهمي يأخذ (١) إذا تمت المراجعة في أحد المكاتب الكبرى أو (صفر) بخلاف ذلك

## ٤/٥ نماذج الدراسة التطبيقية:

بناءً على ما تم عرضه من خلال مشكلة الدراسة وأهدافها وفروضها، حاولت الباحثة تطوير نموذجين لقياس أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية كمتغير مستقل على جودة التقرير المالي، وخطر انهيار أسعار الأسهم كمتغيرات تابعة، كما استخدمت الباحثة بعض المتغيرات الرقابية التي من شأنها ضبط العلاقة بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة، كما يظهر في الشكل رقم (١):



شكل رقم (١) يوضح إطار البحث ونماذج العلاقة بين المتغيرات  
النموذج الأول: أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقرير المالي  
(H1):

$$FRQ_{it} = B_0 + B_1 (IFRS_{it}) + B_2 (SIZE_{it}) - B_3 (LEV_{it}) + B_4 (AUDIT_{it}) + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

- $B_0$ : ثابت نموذج الانحدار .
- $FRQ_{it}$ : المتغير التابع: جودة التقرير المالي للشركة (i) في العام t (مقاسه بالتحفظ المحاسبي MTB).

- **IFRS<sub>it</sub>**: المتغير المستقل: تبني معايير التقارير المالية الدولية للشركة (i) في العام t.
  - **SIZE<sub>it</sub>**: حجم الشركة (i) في العام t.
  - **LEV<sub>it</sub>**: درجة الرفع المالي للشركة (i) في العام t.
  - **AUDIT<sub>it</sub>**: حجم مكتب المراجعة للشركة (i) في العام t.
  - **ε<sub>it</sub>**: بند الخطأ العشوائي للشركة (i) في العام t.
- النموذج الثاني: أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على خطر انهيار أسعار الأسهم (H2):

$$SPCR_{it} = B_0 - B_1 (IFRS_{it}) - B_2 (IFRS * FRQ_{it}) - B_3 (SIZE_{it}) + B_4 (LEV_{it}) - B_5 (AUDIT_{it}) + \epsilon_{it}$$

حيث أن:

- **SPCR<sub>it</sub>**: المتغير التابع: خطر انهيار أسعار الأسهم للشركة (i) في العام t.
  - **B<sub>1</sub> (IFRS)**: معامل الانحدار للمتغير المستقل تبني معايير التقارير المالية الدولية.
  - **B<sub>2</sub> (IFRS\*FRQ<sub>it</sub>)**: معامل الانحدار للمتغير التفاعلي للعلاقة بين تبني معايير التقارير المالية الدولية بجودة التقرير المالي للشركة (i) في العام t.
  - **(B<sub>3</sub>-B<sub>5</sub>)**: معاملات الانحدار للمتغيرات الرقابية.
  - **ε<sub>it</sub>**: بند الخطأ العشوائي للشركة (i) في العام t.
- ٥/٥ تحليل نتائج الدراسة التطبيقية:

تتمثل خطوات تحليل نتائج الدراسة التطبيقية فيما يلي:

١/٥/٥ اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي:

للتحقق من صلاحية بيانات الدراسة للتحليل الإحصائي وتقدير نماذج الدراسة يتم إجراء الاختبارات الآتية:

١/١/٥/٥ اختبار التوزيع الطبيعي (Normal Distribution Test)

قامت الباحثة باستخدام اختبار Kolmogorv-Smirnov<sup>a</sup> للتحقق من مدى تبعية بيانات متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي، حيث إذا كانت القيمة المعنوية (Sig)

لمتغير ما أكبر من (٠,٠٥) فإن بيانات المتغير تكون موزعة طبيعياً، أما إذا كانت أقل من (٠,٠٥) فهذا يعني عدم توافر خاصية التوزيع الطبيعي (أمين، ٢٠١٣)، والجدول رقم (٤) يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة.

جدول رقم (٤) اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة Tests of Normality

النموذج الثاني						النموذج الأول							
Shapiro-Wilk			Kolmogorov-Smirnov <sup>a</sup>			المتغيرات	Shapiro-Wilk			Kolmogorov-Smirnov <sup>a</sup>			المتغيرات
Sig	df	statistic	Sig	df	statistic		Sig	df	statistic	Sig	Df	Statistic	
.24	108	.86	.27	108	.067	SPCR	.238	108	.968	.19	108	.091	FRQ
.248	108	.932	.195	108	.087	IFRS	.248	108	.932	.195	108	.087	IFRS
.26	108	.995	.26	108	.056	SIZE	.26	108	.995	.26	108	.056	SIZE
.273	108	.985	.2	108	.046	LEV	.273	108	.985	.2	108	.046	LEV
.2	108	.921	.18	108	.093	AUDIT	.2	108	.921	.18	108	.093	AUDIT
.19	108	.814	.25	108	.53	IFRS* FRQ							

يتضح من الجدول السابق أن القيمة المعنوية (sig) لجميع متغيرات الدراسة بالنسبة إلى النموذج الأول والثاني أكبر من (٠,٠٥) وهذا يعني أن جميع المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي.

#### ٢/١/٥/٥ اختبار التداخل الخطي Multicollinearity Test:

للتحقق من التداخل الخطي بين متغيرات الدراسة، تم فحص التداخل الخطي من خلال حساب معامل (Tolerance) لكل متغيرات الدراسة المستقلة والرقابية، ومن ثم إيجاد معامل Variance Inflation Factor (VIF) لكل متغير ويوضح الجدول التالي رقم (٥) نتائج الاختبار.

جدول رقم (٥) اختبار التداخل الخطي لمتغيرات الدراسة

النموذج الثاني			النموذج الأول		
$SPCR_{it}$		المتغير التابع	FRQ <sub>it</sub>		المتغير التابع
VIF	Tolerance	المتغير المستقل	VIF	Tolerance	المتغير المستقل
1.649	0.606	IFRS	1.021	0.979	IFRS
1.057	0.946	SIZE	1.051	0.951	SIZE
1.221	0.819	LEV	1.189	0.841	LEV
1.185	0.844	AUDIT	1.174	0.852	AUDIT
1.658	0.603	IFRS*FRQ			

يتضح من الجدول رقم (٥) أن قيمة (VIF) لكل متغيرات الدراسة أقل من (٤) مما يدل على أن نموذج الدراسة لا يعاني من وجود التداخل الخطي، فالارتباط بين المتغيرات ليس له دلالة إحصائية ومنخفض جداً، وهذا يدل على قوة النموذج المستخدم في تفسير تأثير المتغير المستقل على المتغيرات التابعة وتحديد هذه التأثيرات.

#### ٢/٥/٥ الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

تقوم الباحثة في هذه المرحلة بالتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة المتصلة التي تتمثل في (جودة التقرير المالي، وخطر انهيار أسعار الأسهم، حجم الشركة، درجة الرفع المالي، وحجم مكتب المراجعة، والمتغير التفاعلي للعلاقة بين تبني معايير (IFRS) وجودة التقرير المالي).

جدول رقم (٦) الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة المتصلة

أكبر قيمة Maximum	أصغر قيمة Minimum	الانحراف المعياري Std.Deviation	المتوسط Mean	السنة Year	المتغيرات
15.04	0.16	3.18	2.62	2017	جودة التقرير المالي FRQ
9.8	0.24	2.66	2.71	2018	
10.5	0.08	2.97	2.96	2019	
15.04	0.08	2.92	2.77	Total	
6.6	0.7	2.27	2.92	2017	خطر انهيار أسعار الأسهم SPCR
5.8	0.04	1.83	2.3	2018	
5.2	-0.2	1.71	1.63	2019	
6.6	-0.2	2	2.28	Total	
10.86	5.24	1.39	8.73	2017	حجم الشركة SIZE
10.98	0.39	2.32	8.7	2018	
11.7	4.4	1.34	9.26	2019	
11.7	0.39	1.74	8.89	Total	
0.95	0.12	0.23	0.57	2017	درجة الرفع المالي LEV
0.86	0.03	0.21	0.5	2018	
0.85	0.02	0.22	0.45	2019	
0.95	0.02	0.22	0.5	Total	
7.2	0	1.87	1.09	2017	المتغير التفاعلي للعلاقة بين تبني معايير IFRS وجودة التقرير المالي IFRS*FRQ
8.15	0	2.43	1.57	2018	
10.5	0	3.1	2.4	2019	
10.5	0	2.54	1.69	Total	

يتضح من الجدول رقم (٦) أن هناك تحسن في جودة التقرير المالي حيث زاد المتوسط الحسابي من (2.62) في عام (٢٠١٧) إلى (2.96) في عام (٢٠١٩) وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من شرف، ٢٠١٧، فؤاد، ٢٠١٦، Zhang., 2011; Dayanandan et al., 2016) ولعل ذلك يرجع من وجهة نظر الباحثة إلى جودة معايير التقارير المالية الدولية ودورها في زيادة الشفافية وتحسين قابلية المعلومات للمقارنة والحد من قدرة الإدارة على ممارسة إدارة الأرباح وتزيد من مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية، والاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب، وتحسين ثقة المستثمرين وبالتالي زيادة جودة التقرير المالي.

وبالنسبة لخطر انهيار أسعار الأسهم فقد أظهرت نتائج الإحصاء الوصفي انخفاض خطر انهيار أسعار الأسهم حيث انخفض المتوسط الحسابي من (2.92) في

عام (٢٠١٧) إلى (1.63) في عام (٢٠١٩) وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (عبدالمجيد، ٢٠١٩؛ Defond et al., 2015) وقد يرجع ذلك من وجهة نظر الباحثة إلى أن تبني معايير التقارير المالية يؤدي إلى الحد من قدرة المديرين التنفيذيين على تخزين الأخبار السيئة، وانخفاض ممارسات إدارة الأرباح، وزيادة الشفافية في عملية إعداد التقارير المالية، مما يؤدي إلى انخفاض خطر انهيار أسعار الأسهم . أما بالنسبة للمتغيرات الرقابية فقد زاد متوسط اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول من (8.73) في عام (٢٠١٧) إلى (9.26) في عام (٢٠١٩)، كما انخفض متوسط درجة الرفع المالي من (0.57) في عام (٢٠١٧) إلى (0.45) في عام (٢٠١٩)، وبالنسبة للمتغير التفاعلي للعلاقة بين تبني معايير التقارير المالية الدولية بجودة التقرير المالي فقد زاد المتوسط الحسابي من (1.09) في عام (٢٠١٧) إلى (2.4) في عام (٢٠١٩) .  
وبالنسبة لمتغيرات الدراسة المنفصلة تتمثل في تبني معايير التقارير المالية الدولية وحجم مكتب المراجعة.

جدول رقم (٦) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المنفصلة

Binomial Test				
مشاهدات متحققة (0)		مشاهدات متحققة (1)		المتغيرات
النسبة	العدد	النسبة	العدد	
%36	13	%64	23	تبني معايير التقارير المالية الدولية IFRS
%39	14	%61	22	حجم مكتب المراجعة AUDIT

يتضح من الجدول رقم (٦) السابق أن عدد الشركات التي تطبق معايير التقارير المالية الدولية (23) شركة بنسبة (64%) من شركات العينة، مما يشير إلى تحسن التزام الشركات بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية خاصة بعد صدور وتعديل معايير المحاسبة المصرية عام ٢٠١٥ لكي تتواءم مع التطورات العالمية، كما بلغ عدد الشركات التي تتعامل مع مكاتب المراجعة العالمية (22) شركة بنسبة (61%) ويرجع ذلك إلى سيطرة مكاتب المراجعة الكبرى على سوق المراجعة في

مصر، بالإضافة إلى رغبة الشركات في الحصول على أعلى جودة لعملية المراجعة وإضفاء الثقة في قوائمها المالية.

### ٦/٥ تحليل نتائج اختبار الفروض

لاختبار صحة فروض البحث تم إجراء تحليل الارتباط والانحدار للعلاقة بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة في نماذج الدراسة باستخدام حزمة البرامج الإحصائية (SPSS) على النحو التالي:

١/٦/٥ - اختبار الفرض الأول: توجد علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية بين تبني معايير التقارير المالية الدولية وجودة التقرير المالي (النموذج الأول).

### أولاً: نتائج تحليل الارتباط Correlation Analysis

استخدمت الباحثة تحليل الارتباط لتحديد العلاقة بين تبني معايير التقارير المالية الدولية وجودة التقرير المالي.

جدول رقم (٧) يوضح معاملات ارتباط بيرسون لمتغيرات نموذج الدراسة الأول

مدى المعنوية	مستوى الدلالة. Sig	التفسير	معامل الارتباط	العلاقة بين المتغير التابع FRQ والمتغير المستقل IFRS
معنوي	0	ارتباط طردي متوسط	0.52	IFRS
معنوي	0	ارتباط طردي قوي	0.81	SIZE
معنوي	0	ارتباط عكسي متوسط	-0.63	LEV
معنوي	0	ارتباط طردي متوسط	0.69	AUDIT

في ضوء الجدول السابق يتضح للباحثة وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة معنوية بين تبني معايير التقارير المالية الدولية وجودة التقرير المالي، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.52)، ومستوى دلالتها (sig) أقل من (0.05)، كما



أظهرت نتائج معامل الارتباط العلاقة بين جودة التقرير المالي والمتغيرات الرقابية حيث توجد علاقة ارتباط طردي قوي بين جودة التقرير المالي وحجم الشركة وكانت قيمة معامل الارتباط (0.81) ومستوى دلالة (sig) أقل من (0.05)، وعلاقة ارتباط عكسي متوسط بين جودة التقرير المالي ودرجة الرفع المالي حيث كانت قيمة معامل الارتباط (sig) (-0.63) أقل من (0.05)، وعلاقة ارتباط طردي متوسط بين جودة التقرير المالي وحجم مكتب المراجعة عند مستوى دلالة (sig) أقل من (0.05).

### ثانياً: نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد Multiple Regression

يتضح من الجدول التالي نتائج تحليل الانحدار للنموذج الأول لقياس أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية (المتغير المستقل) على جودة التقرير المالي (المتغير التابع)

جدول رقم (٨) تحليل الانحدار الخطي المتعدد للنموذج الأول

FRQ				المتغير التابع
معامل التحديد (R <sup>2</sup> )	القيمة الاحتمالية (P-value)	قيمة اختبار (T)	القيمة المقدرة B	المتغيرات المستقلة
0.641	0	3.511	0.889	الجزء الثابت
	0	4.539	0.19	IFRS
	0	5.157	0.841	SIZE
	0	-3.307	-0.002	LEV
	0	3.587	0.349	AUDIT
قيمة اختبار (F) = 4.23				
درجات الحرية = 103.4				
القيمة الاحتمالية (P-value) = 0.003				

يتضح للباحثة من الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد (R<sup>2</sup>) بالنسبة لمستوى جودة التقرير المالي تبلغ (0.641)، وهو ما يعكس أن القيمة التفسيرية للنموذج عالية، حيث أن أغلب التغيرات يمكن تفسيرها من خلاله، أما بالنسبة للمعنوية الكلية لنموذج الانحدار المستخدم فيمكن التعرف عليها من خلال تحليل التباين لنموذج

الانحدار، حيث بلغت قيمة (f) المحسوبة (4.23) بمستوى معنوية (0.0)، مما يدل على ارتفاع معنوية النموذج المستخدم في الدراسة وصلاحيته لتحقيق هدف الدراسة. وقد أظهرت نتائج الانحدار في الجدول رقم (٨) أن تبني معايير التقارير المالية الدولية لها تأثير معنوي موجب على جودة التقرير المالي حيث كانت إشارة معامل الانحدار (B) موجبة وكانت القيمة الاحتمالية sig (0.003) أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وهو ما يثبت صحة الفرض الأول وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه بعض الدراسات مثل (أبو العلا، ٢٠١٨؛ شرف، ٢٠١٧؛ فؤاد، ٢٠١٦؛ Zeghal et al., 2012; Dayanandan et al., 2016; Bodle et al., 2016 Yurisandi & Puspitasari, 2015) إلا أنها تتعارض مع ما توصلت إليه دراسة كل من (منصور، ٢٠١٧؛ Ota, 2011; Fuad et al., 2019) حيث أشارت إلى عدم وجود تأثير لتبني معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقرير المالي، وترى الباحثة أن التأثير الموجب لتبني معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقرير المالي، يرجع ذلك إلى تحسن التزام الشركات المصرية بتبني معايير التقارير المالية الدولية لما لها من آثار إيجابية على زيادة الشفافية وزيادة جودة المعلومات المحاسبية الموجودة بالتقارير المالية، وتخفيض عدم تماثل المعلومات، وتقلل من ممارسات إدارة الأرباح وتزيد من مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية .

وبالنسبة لعلاقة المتغيرات الرقابية بجودة التقرير المالي يوجد تأثير موجب وذات دلالة معنوية لكل من حجم الشركة وحجم مكتب المراجعة على جودة التقرير المالي، حيث كانت القيمة الاحتمالية (p.value) أقل من مستوى المعنوية (0.05) ويتفق ذلك مع دراسة (مليجي، ٢٠١٤)، بينما يوجد تأثير سالب وذات دلالة معنوية لدرجة الرفع المالي على جودة التقرير المالي حيث كانت قيمة (p.value) أقل من مستوى المعنوية (0.05)، فزيادة ديون الشركة قد يؤدي إلى التأثير السلبي على جودة التقرير المالي وما يتضمنه من معلومات محاسبية. (مليجي، ٢٠١٤).

ومما سبق يمكن للباحثة صياغة نموذج الانحدار الأول كما يلي:

$$FRQ = 0.889 + 0.19 (IFRS) + 0.841 (SIZE) - 0.002 (LEV) + 0.349 (AUDIT).$$

٢/٦/٥ - اختبار الفرض الثاني: توجد علاقة ارتباط سالبة ذات دلالة  
معنوية بين تبني معايير التقارير المالية الدولية وخطر انهيار  
أسعار الأسهم (النموذج الثاني).

### أولاً: نتائج تحليل الارتباط Correlation Analysis

استخدمت الباحثة تحليل الارتباط لتحديد العلاقة بين تبني معايير التقارير  
المالية الدولية وخطر انهيار أسعار الأسهم.

جدول رقم (٩) يوضح معاملات ارتباط بيرسون لمتغيرات نموذج الدراسة الثاني

مدى المعنوية	مستوى الدلالة . sig	التفسير	معامل الارتباط	العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل SPCR IFRS
معنوي	0	ارتباط عكسي قوي	-0.79	IFRS
معنوي	0	ارتباط عكسي متوسط	-0.59	SIZE
معنوي	0	ارتباط طردي قوي	0.84	LEV
معنوي	0	ارتباط عكسي متوسط	-0.71	AUDIT
معنوي	0	ارتباط عكسي متوسط	-0.68	IFRS* FRQ

يتضح من الجدول رقم (٩) وجود علاقة ارتباط سالبة بين تبني معايير  
التقارير المالية الدولية وخطر انهيار أسعار الأسهم، حيث كانت قيمة معامل الارتباط  
(-0.79) ومستوى الدلالة (sig) أقل من (0.05). كما يرتبط المتغير التفاعلي  
الذي يعبر عن علاقة تبني معايير التقارير المالية الدولية بجودة التقرير المالي بعلاقة  
سالبة بخطر انهيار أسعار الأسهم حيث كانت قيمة معامل الارتباط (-0.68) ومستوى  
دلالة أقل من (0.05)، كما توجد علاقة ارتباط سالبة بين كل من حجم الشركة وحجم  
مكتب المراجعة وخطر انهيار أسعار الأسهم، حيث كانت قيمة معامل الارتباط سالبة  
ومستوى الدلالة (sig) أقل من (0.05)، في حين أظهرت نتائج معامل الارتباط أن

هناك علاقة ارتباط طردية وقوية بين درجة الرفع المالي وخطر انهيار أسعار الأسهم، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.84) ومستوى الدلالة (sig) أقل من (0.05).

### ثانياً: نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد Multiple Regression

يتضح من الجدول التالي نتائج تحليل الانحدار للنموذج الثاني لقياس أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية (المتغير المستقل) على خطر انهيار أسعار الأسهم (المتغير التابع)

جدول رقم (١٠) تحليل الانحدار الخطي المتعدد للنموذج الثاني

SPCR				المتغير التابع
معامل التحديد (R <sup>2</sup> )	القيمة الاحتمالية (P-value)	قيمة اختبار (T)	القيمة المقدرة B	المتغيرات المستقلة
0.834	0	9.755	4.527	الجزء الثابت
	0	-17.296	-3.592	IFRS
	0	-4.313	-0.062	SIZE
	0	3.416	0.970	LEV
	0	-5.289	-0.230	AUDIT
	0	-4.627	-0.026	IFRS* FRQ
قيمة اختبار (F) = 102.712				
درجات الحرية = 102.5				
القيمة الاحتمالية (P-value) = 0				

يتضح من الجدول رقم (١٠) أن قيمة معامل التحديد (R<sup>2</sup>) بالنسبة لخطر انهيار أسعار الأسهم تبلغ (0.834)، وهو ما يعكس ارتفاع القيمة التفسيرية للنموذج، حيث أن أغلب التغيرات يمكن تفسيرها من خلاله، أما بالنسبة للمعنوية الكلية لنموذج الانحدار المستخدم فيمكن التعرف عليها من خلال تحليل التباين لنموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (102.712) بمستوى معنوية (0.0)، مما يدل على ارتفاع معنوية النموذج المستخدم في الدراسة وصلاحيته لتحقيق هدف الدراسة.

وقد أظهرت نتائج الانحدار في الجدول رقم (١٠) أن تبني معايير التقارير المالية الدولية لها تأثير معنوي سالب على خطر انهيار أسعار الأسهم، حيث كانت إشارة معامل الانحدار (B) سالبة وكانت القيمة الاحتمالية sig (0.0) أقل من مستوى المعنوية (0.05)، كما أن المتغير التفاعلي المتمثل في تبني معايير التقارير المالية الدولية وجوده التقرير المالي له تأثير معنوي سالب على خطر انهيار أسعار الأسهم حيث كانت القيمة الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهو ما يثبت صحة الفرض الثاني، ويتفق ذلك مع دراسة كل من (عبدالمجيد، ٢٠١٩؛ Defond et al., 2015) وتفسر الباحثة ذلك بأن تبني معايير التقارير المالية الدولية يؤدي إلى تخفيض خطر انهيار أسعار الأسهم، من خلال زيادة الإفصاح وتحسين القابلية للمقارنة مما يؤدي إلى زيادة الشفافية في عملية إعداد التقارير المالية وتخفيض عدم تماثل المعلومات، وتخفيض قدرة إدارة الشركة على حجب الأخبار السيئة وتخفيض ممارسات إدارة الأرباح، كما أن تبني معايير التقارير المالية الدولية يحسن من جودة المعلومات المحاسبية وزيادة المقدرة التفسيرية والتنبؤية حيث تسمح بتدفق المزيد من المعلومات إلى سوق رأس المال، مما قد يساهم في دعم قدرة المستثمرين في تقييم أسعار الأوراق المالية وقيمتها الحقيقية، وتسعير الأسهم والتنبؤ بعوائدها المستقبلية، فهي تساعد المستثمرين على التفرقة بين الاستثمارات الجيدة التي تنخفض مخاطرها والسيئة التي تزيد مخاطرها مما يؤدي إلى زيادة السيولة في سوق المال وتخفيض تكلفة رأس المال، وهو ما قد يقلل من احتمال خطر انهيار أسعار أسهم الشركة.

وبالنسبة لعلاقة المتغيرات الرقابية بخطر انهيار أسعار الأسهم يوجد تأثير سالب وذات دلالة معنوية لكل من حجم الشركة وحجم مكتب المراجعة على خطر انهيار أسعار الأسهم، حيث كانت القيمة الاحتمالية (p.value) أقل من مستوى المعنوية (0.05)، ويتفق ذلك مع دراسة (عبدالمجيد، ٢٠١٩؛ Lim et al., 2016) حيث كلما زاد حجم الشركة وتمت المراجعة بواسطة شركات المراجعة الأربعة الكبار كلما ارتفع جودة التقرير المالي الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض المخاطر في سوق الأوراق المالية وتخفيض الأخطاء والمخالفات وزيادة القدرة على اكتشاف أنشطة تخزين الأخبار السيئة مما قد يؤدي في النهاية إلى تخفيض خطر انهيار أسعار أسهم الشركة.

بينما يوجد تأثير موجب وذات دلالة معنوية لدرجة الرفع المالي على خطر انهيار أسعار الأسهم ويتفق ذلك مع دراسة (عبدالمجيد، ٢٠١٩؛ مليجي، ٢٠١٩؛ Defond et al., 2015) فارتفاع درجة الرفع المالي يزيد من تعرض الشركة للمخاطر، ويدفع الشركات لإدارة الأرباح وتقليل الاعتراف بالخسائر للتأثير على الشروط التعاقدية للديون وهذا يؤثر على ملائمة وجودة الأرقام المحاسبية، مما يؤدي إلى ارتفاع تعرض الشركة لخطر انهيار أسعار أسهمها.

ومما سبق يمكن للباحثة صياغة نموذج الانحدار الثاني كما يلي:

$$SPCR = 4.527 - 3.592 (IFRS) - 0.026 (IFRS*FRQ) - 0.062 (SIZE) + 0.970 (LEV) - 0.230 (AUDIT)$$

ويمكن للباحثة تلخيص نتائج اختبار فروض الدراسة من خلال نتائج تحليل

الارتباط والانحدار للمتغيرات من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (١١) نتائج اختبار فروض الدراسة

الفروض	المتغيرات	العلاقة المتوقعة	العلاقة الفعلية	اختبار الفرض
الأول	تبني معايير التقارير المالية الدولية وجودة التقرير المالي	+	+	قبول الفرض
الثاني	تبني معايير التقارير المالية الدولية وخطر انهيار أسعار الأسهم	-	-	قبول الفرض

٦- النتائج والتوصيات ومجالات البحث المستقبلية:

١/٦ النتائج:

في إطار هدف ومنهج البحث تتمثل أهم نتائج البحث فيما يلي:

١- أن معايير التقارير المالية الدولية هي معايير عالية الجودة وأن تبني هذه المعايير أصبح يلقي تأييداً كبيراً ودعماً من عدد كبير من المنظمات الدولية العالمية المؤثرة في الاقتصاد العالمي، حيث أن تبني هذه المعايير يعبر عن ضمان أن القوائم المالية تمثل الوضع الحقيقي للشركة، وتهدف إلى زيادة مستوى الشفافية وتحسين

قابلية المعلومات المالية للمقارنة بين الشركات على المستوى الدولي وتحسين قدرتها التفسيرية، وتخفيض عدم تماثل المعلومات، وتحسين ثقة المستثمرين، وتخفيض تكلفة الأموال وبالتالي تحسين كفاءة سوق رأس المال.

٢- ليس هناك تعريف محدد لجودة التقارير المالية في الأدب المحاسبي حيث يختلف مفهوم جودة التقارير المالية باختلاف منظور الحكم على مستوى الجودة، وأن هناك مؤشرات للاستدلال على جودة التقارير المالية من أهمها: مدى منفعة المحتوى المعلوماتي للتقارير وخلوها من التحريفات، الالتزام بالتشريعات والمعايير المحاسبية- خاصة في ظل تبني مصر للمعايير الدولية- وانخفاض عمليات إدارة الأرباح، تفعيل حوكمة الشركات، كما قدم الأدب المحاسبي العديد من النماذج والمنهجيات لقياس جودة التقرير المالي، مما قد يؤدي إلى اختلاف النتائج وفقاً للنموذج المستخدم في التقييم.

٣- يعتبر خطر انهيار أسعار الأسهم من المخاطر الهامة بالنسبة للمستثمرين والمتعاملين في سوق الأوراق المالية وكذلك بالنسبة للشركات، وذلك لأنها تؤثر على اتخاذ قرارات المستثمرين وعلى إدارة الشركة لمخاطرها، وأن من أهم أسباب حدوث خطر انهيار أسعار الأسهم هو ميل المديرين إلى حجب أو تخزين الأخبار السيئة والتي تؤدي إلى اتخاذ قرارات انتهائية يترتب عليها غموض في التقارير المالية وغياب الشفافية ومن ثم تزيد من حالة عدم التجانس والاختلافات في معتقدات المستثمرين تجاه سهم الشركة، كذلك ارتفاع مخاطر التخلف عن السداد، بالإضافة إلى ظهور الأزمات المالية العالمية والأزمات الصحية مثل فيروس كورونا المستجد (كوفيد- ١٩) الذي ظهر في الصين ثم انتشر في جميع أنحاء العالم.

٤- هناك تحسن في جودة التقرير المالي حيث توجد علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة معنوية بين تبني معايير التقارير المالية الدولية وجودة التقرير المالي، حيث كانت إشارة معامل الانحدار موجبة وكانت القيمة الاحتمالية sig (0.003) أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وهو ما يثبت صحة الفرض الأول، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه بعض الدراسات مثل (أبو العلا، ٢٠١٨؛ شرف، ٢٠١٧؛ فوائد، ٢٠١٦؛ Dayanandan et al., 2016; Bodle et al., 2016)، وقد يرجع ذلك إلى تحسن

التزام الشركات المصرية بتبني معايير التقارير المالية الدولية لما لها من آثار إيجابية على زيادة الشفافية وزيادة جودة المعلومات المحاسبية ، وتقلل من ممارسات إدارة الأرباح وتزيد من مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية.

٥- هناك علاقة ارتباط سلبية وذات دلالة معنوية بين معايير التقارير المالية الدولية وخطر انهيار أسعار الأسهم، حيث كانت إشارة معامل الانحدار سالبة وكانت القيمة الاحتمالية sig (0.00) أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وهو ما يثبت صحة الفرض الثاني، ويتفق ذلك مع دراسة كل من (عبدالمجيد، ٢٠١٩؛ Defond et al., 2015)، وتفسر الباحثة ذلك بأن تبني معايير التقارير المالية الدولية لها دوراً جوهرياً في تخفيض خطر انهيار أسعار الأسهم من خلال دورها في تقليل تخزين أو حجب الأخبار السيئة وهو ما قد يمكن الاستدلال عليه من خلال بعض المؤشرات مثل زيادة مستوى الشفافية وانخفاض غموض عملية إعداد التقارير المالية، وزيادة جودة المعلومات المحاسبية ، وزيادة التحفظ المحاسبي ، وتخفيض إدارة الأرباح ، وتخفيض تكاليف الوكالة، وتقليل عدم التجانس في رأي أو معتقدات المستثمرين.

٦- التفاعل بين تبني معايير التقارير المالية الدولية وجودة التقرير المالي له تأثير جوهري على الحد من خطر انهيار أسعار الأسهم، حيث كانت إشارة معامل الانحدار سالبة وكانت القيمة الاحتمالية للمتغير التفاعلي (0.0) أقل من مستوى المعنوية (0.05)، ويرجع ذلك من وجهة نظر الباحثة إلى أن تبني معايير التقارير المالية الدولية تساعد على تحسين البيئة المعلوماتية للشركة وتحسين القابلية للمقارنة وزيادة الشفافية في عملية إعداد التقارير المالية، وتخفيض عدم تماثل المعلومات، وتخفيض قدرة المديرين على حجب الأخبار السيئة والحد من ممارسات إدارة الأرباح مما يؤدي إلى زيادة جودة التقرير المالي، وهو ما قد يقلل من التعرض لخطر انهيار أسعار الأسهم.

٧- ترتبط جودة التقرير المالي بعلاقة ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية بكل من حجم الشركة، وحجم مكتب المراجعة، في حين ترتبط هذه المتغيرات بعلاقة سالبة مع خطر انهيار أسعار الأسهم، كما ترتبط جودة التقرير المالي بعلاقة ارتباط سالبة ذات دلالة معنوية بدرجة الرفع المالي، في حين يرتبط هذا المتغير بعلاقة موجبة مع خطر انهيار أسعار الأسهم وهو ما يتفق مع دراسة (عبد المجيد، ٢٠١٩).



## ٢/٦ التوصيات:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في كل من الدراسة النظرية والتطبيقية توصي الباحثة بما يلي:

- ١- الاهتمام باستكمال تهيئة بيئة الأعمال المصرية لإتمام تبني معايير التقارير المالية الدولية في كافة القطاعات الاقتصادية، حتى يمكن الاستفادة من تبني هذه المعايير بأقصى درجة وزيادة الأثر الإيجابي لتبني هذه المعايير على أصحاب المصالح بالشركات من أهمها تحسين البيئة المعلوماتية للشركة وزيادة شفافيتها، وتحسين القابلية للمقارنة، وتخفيض عدم تماثل المعلومات، وتخفيض ممارسة إدارة الأرباح، ونقل من قدرة المديرين على حجب الأخبار السيئة، وتحسين ثقة المستثمرين، وتحسين فعالية الأسواق المالية، وذلك لتجنب خطر انهيار سعر سهم الشركة.
- ٢- ضرورة قيام الهيئات والمنظمات المهنية المسؤولة عن إصدار معايير المحاسبة المصرية بتطوير وتحديث المعايير المصرية باستمرار، لكي تعمل على تطوير بيئة التقرير المالي المصري بما يتوافق مع ما تتطلبه معايير التقارير المالية الدولية ومتابعة تطبيق هذه المعايير وعلاج المشكلات والأخطاء التي تواجه الشركات عند القيام بهذا التطبيق، فتطبيق مثل هذه المعايير عالية الجودة قد يؤدي إلى زيادة الشفافية في عملية إعداد التقارير المالية وزيادة جودة التقرير المالي وبالتالي يكون له أثر على تخفيض خطر انهيار أسعار الأسهم.
- ٣- قيام الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة في مصر بتوفير التفسيرات العملية لتلك المعايير حتى لا تؤدي إلى تفسيرات مختلفة، والاهتمام بالتدريب المستمر للمحاسبين ومعدّي ومستخدمي التقارير المالية على أحدث إصدارات معايير التقارير المالية الدولية.
- ٤- ضرورة اهتمام مكاتب المحاسبة والمراجعة في مصر بمعايير التقارير المالية الدولية من خلال: عقد دورات تدريبية للعاملين بها لمتابعة أحدث إصدارات هذه المعايير والتطبيق السليم لها، أو الاشتراك مع مكاتب مراجعة عالمية؛ لاكتساب الخبرات اللازمة في مراجعة القوائم المالية المعدة وفقاً لهذه المعايير، لارتفاع جودة التقارير المالية وزيادة قدرة المراجع على منع واكتشاف أنشطة حجب الأخبار والمعلومات السيئة من قبل إدارة الشركة، لما لذلك من أثر على تخفيض خطر انهيار أسعار الأسهم.

- ٥- إلزام الهيئة المصرية لسوق المال كافة الشركات المسجلة في البورصة المصرية بتبني معايير التقارير المالية الدولية خاصة بعد أن أظهرت نتائج العديد من الدراسات أن تبني هذه المعايير يحقق العديد من الفوائد لسوق المال منها: تخفيض تكلفة رأس المال، زيادة السيولة، تحسين بيئة معلومات الشركة، وزيادة إمكانية المقارنة بين التقارير، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض المخاطر في الأسواق المالية وتخفيض خطر انهيار أسعار الأسهم.
- ٦- ضرورة تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات المصرية بالشكل الذي يساعد على تدريس الموضوعات المختلفة والمتعلقة بمعايير التقارير المالية الدولية للمساهمة في إعداد خريجين قادرين على التطبيق السليم لتلك المعايير.

### ٣/٦ مجالات البحث المستقبلية:

- ترى الباحثة في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج وجود العديد من المجالات التي يمكن أن تشكل أساساً لبحوث مستقبلية من أهمها:
- ١- توسيع نطاق عينة الدراسة من خلال استخدام مقاييس بديلة لجودة التقرير المالي في ظل تعدد نماذج قياسها مثل (إدارة الأرباح الحقيقية، عدم تماثل المعلومات، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية)، ومقاييس أخرى لقياس خطر انهيار أسعار الأسهم مثل (احتمالية الانخفاض الحاد للعوائد الأسبوعية للسهم خلال السنة التالية، معامل الالتواء السالب للعوائد الأسبوعية للسهم).
- ٢- أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على العلاقة بين ضعف نظام الرقابة الداخلية وخطر انهيار أسعار الأسهم.
- ٣- دراسة أثر معايير التقارير المالية الدولية على العلاقة بين القدرة الإدارية للمديرين وجودة التقرير المالي.
- ٤- دراسة أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على تكلفة رأس المال ودور هذا الأثر على كفاءة القرارات الاستثمارية.
- ٥- دراسة أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وخطر انهيار أسعار الأسهم.
- ٦- دراسة أثر معايير التقارير المالية الدولية على العلاقة بين التجنب الضريبي وخطر انهيار أسعار الأسهم.

## ٧ - المراجع:

### ١/٧ المراجع باللغة العربية:

- إبراهيم، طارق و فيق، (٢٠١٩)، "المحاسبة القضائية كآلية لضبط وتطوير أداء التقارير المالية في ضوء معايير إعداد التقارير المالية IFRS"، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة جامعة طنطا، العدد الثاني، ص ص ٢٣٧ - ٢٩٢.
- أبو العلا، أسامة مجدي فؤاد محمد، (٢٠١٨)، "أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على التحفظ المحاسبي ودور هذا الأثر على كفاءة استثمار الشركات: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري"، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الأول، ص ص ٩٢-١٤٩.
- أبو طالب، أحمد محمد، (٢٠١٣)، "دراسة تحليلية للدوافع والعوامل التي تؤثر في اتخاذ قرار الإلزام بتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS في الدول النامية"، مجلة المحاسبة المصرية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد السادس، ص ص ١-٧٤.
- أحمد، سامح محمد، (٢٠١١)، "التحفظ المحاسبي وجودة قياس الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة البحرينية"، المجلة العربية للإدارة، العدد ٢، المجلد ٣١، ص ص ١١٩-١١٤.
- الجرف، ياسر أحمد السيد محمد، (٢٠١٧)، "الإفصاح المحاسبي في ظل معايير التقرير المالي الدولية وأثره على ملاءمة المعلومات المحاسبية: دراسة نظرية تطبيقية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٤، المجلد ٢١، ص ص ١١٠٧-١٠٥٤.
- الزمر، عماد سعيد، (٢٠١٢)، "دراسة تطبيقية لأثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقارير المالية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الرابع، المجلد الثالث، ص ص ١٢٢٩-١٢٨٢.
- السواح، تامر إبراهيم، (٢٠١٩)، "أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على العلاقة بين جودة المراجعة وقابلية التقرير المالي السنوي للقراءة دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثالث، المجلد الثالث، ص ص ٢٦٧-٣٣٤.

- الصباغ، أحمد عبده، (٢٠١٩)، "أثر جودة المعلومات المحاسبية على مخاطر انهيار أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، المجلد ٢٣، ص ص ١-٥٣.
- الصياد، على محمد علي، (٢٠١٣)، " أثر تطبيق معايير القيمة العادلة على جودة التقرير المالي وعلى أسعار الأسهم في البورصة المصرية"، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، كلية التجارة جامعة طنطا، العدد الرابع، المجلد الثاني، ص ص ٢٨٣-٣٢٣.
- الصيرفي، أسماء أحمد، (٢٠١٥)، "أثر مدى وفاء الشركات بمسئولياتها الاجتماعية ومستوى التزام محاسبها الماليين أخلاقياً على جودة تقاريرها المالية، دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة دمنهور.
- العادلي، مرفت على محمود، (٢٠١٧)، "منهج محاسبي مقترح لقياس أثر التحفظ المحاسبي في تبني معايير التقرير المالي الدولية (IFRS) على خطر المعلومات المحاسبية وانعكاسه على قرار الاستثمار"، *المجلة العلمية لقطاع كلية التجارة*، جامعة الأزهر، العدد الثامن عشر يوليو، ص ص ١-٩٠.
- أمين، أسامة ربيع، (٢٠١٣)، "التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام برنامج "SPSS" "، كلية التجارة، جامعة المنوفية، بدون ناشر، ص ص ١٣٥-١٥٠.
- بدر، عصام على فرج، (٢٠١٣)، " أثر التزام الشركات المصرية بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة ميدانية"، *مجلة الدراسات والبحوث التجارية*، كلية التجارة جامعة بنها، العدد الأول، ص ص ٤٣٣-٤٧٢.
- حسين، علاء على أحمد، (٢٠٢٠)، "تحليل العلاقة بين غموض التقارير المالية، أداء المسؤولية الاجتماعية، وممارسات التجنب الضريبي، وبين خطر الانهيار المستقبلي لأسعار أسهم الشركات ذات التصنيف في مؤشر البورصة المصرية للاستدامة"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، المجلد ٢٤، ص ص ٢٠٨-٢٧٥.

- ريشو، بديع الدين، (٢٠١٣)، "جودة التقارير المالية (العوامل المؤثرة ووسائل القياس) دراسة ميدانية في ظل بيئة الأعمال المصرية"، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ص ص ١٥٠-١٩١.
- زعطوط، محمود محمد، (٢٠١٩)، "أثر الخصائص التشغيلية للشركات على العلاقات بين جودتي المراجعة والتقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول- المجلد الثالث، ص ص ١٩١-٢٦٣.
- شرف، إبراهيم أحمد إبراهيم، (٢٠١٧)، "أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على جودة التقرير المالي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد ٤، ص ص ٢٧٧-٣٢٤.
- صالح، أبو الحمد مصطفى، (٢٠١٧)، "أثر معايير المحاسبة المصرية المعدلة عام ٢٠١٥ على جودة التقارير المالية"، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة**، كلية التجارة، جامعة سوهاج، العدد الثالث، المجلد ٣١، ص ص ٣-٤٧.
- عبدالمجيد، حميده محمد، (٢٠١٩)، "قياس أثر التبني الإلزامي لمعايير التقرير المالي الدولية على خطر انهيار أسعار أسهم الشركات السعودية"، **مجلة البحوث المحاسبية**، الجمعية السعودية للمحاسبة، العدد الأول، المجلد الرابع عشر، ص ص ٦٩-١٤٢.
- عثمان، محمد أحمد عبدالعزيز، (٢٠١٩)، "إطار تبني المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS وتقارير الأعمال المتكاملة ونظم الحوكمة والمسئولية الاجتماعية الفعالة لأغراض استدامة الشركات وأسواق المال"، **مجلة رماح للبحوث والدراسات**، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية-رماح، العدد ٣٨، ص ص ١٢٥-١٥٠.
- عرفة، نصر طه حسن، الملاح، شيرين شوقي السيد، (٢٠٢٠)، "معايير التقرير المالي الدولية وتجنب الضريبة والمسئولية الاجتماعية ودور المراجع أدلة عملية من بيئة الأعمال السعودية"، **مجلة البحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ص ص ١-٣٧.

- عرفة، نصر طه حسن، مليجي، مجدي مليجي عبدالحكيم، (٢٠١٩)، "أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على جودة المحاسبة: أدلة عملية من بيئة الأعمال السعودية"، *مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الأول، يونيو، ص ص ٦٦-١.
- فرج، هاني خليل، (٢٠١٩)، "أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية في الفترة من ٢٠١٣-٢٠١٧"، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، المجلد الثالث، ص ص ١٠٩-١٧٢.
- فرج، هبة عادل محمد، (٢٠١٩)، "تأثير جودة التحفظ المحاسبي على مخاطر انهيار سعر السهم وانعكاسه على القيمة السوقية للمنشأة في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية: دراسة تطبيقية"، *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص ص ٣٣٨-١.
- فؤاد، ريمون ميلاد، (٢٠١٦)، "أثر الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية IFRS-IAS على التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، المجلد ٢٠، ص ص ٥١٧-٥٧٢.
- محاريق، هاني أحمد، (٢٠١٣)، "أثر تطوير المحاسبة للأدوات المالية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية- دراسة نظرية وميدانية"، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، المجلد الأول، ص ص ٤٤-١.
- محمد، تامر سعيد عبدالمنعم، (٢٠١٥)، "أثر معيار الإيراد من العقود مع العملاء (IFRS15) على جودة المعلومات المحاسبية- دراسة ميدانية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، الجزء الأول، ص ص ٢٠٣-٢٧٧.
- مرقص، أكرم سامي، (٢٠١٨)، "تحليل العلاقة بين عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال وجودة الأرباح المحاسبية في ضوء تطبيق معايير IFRS: دراسة تطبيقية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٢، المجلد ٢٢، ص ص ١٠-٥٤.

- مليجي، مجدي مليجي عبدالحكيم، (٢٠١٤)، "أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية دراسة نظرية تطبيقية"، *مجلة المحاسبة والمراجعة*، جامعة بني سويف، العدد الثاني، المجلد الثاني، ص ١-٤٩.
- -----، (٢٠١٩)، " قياس أثر القدرة الإدارية على جودة التقرير المالي وخطر انهيار أسعار الأسهم دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية "، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية* ، العدد الثالث ، المجلد الثالث ، ص ص ٢٩٣-٣٧٩
- منصور، محمد السيد، (٢٠١٧)، "أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على العلاقة بين إدارة الأرباح والأداء المالي للشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة تطبيقية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، المجلد ٢١، ص ص ٧٣٦-٧٨٧.
- هلالى، أسامة أحمد جمال، (٢٠١٨)، " المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وملاءمتها للتطبيق في البيئة المصرية من منظور المتعاملين في سوق المال - دراسة تحليلية وميدانية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، العدد الأول، المجلد (٢٢)، ص ص ١١-٨٤.
- يوسف، أيمن يوسف محمود، (٢٠١٩)، "أثر تركيز الملكية وحجم مكتب المراجعة على علاقة ممارسات التجنب الضريبي بعوائد الأسهم ومخاطر الشركات - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٤، المجلد ٣٢، ص ص ٣٩٨-٤٦٨.
- الهيئة العامة للرقابة المالية، متاح عبر [www.efsa.gov.eg](http://www.efsa.gov.eg).

٢/٧ المراجع باللغة الإنجليزية:

- Ahmed, A.S; Neel, M.; Wang. D. (2013). "Does Mandatory Adoption of IFRS Improve Accounting Quality? Preliminary Evidence". **Contemporary Accounting Research**, 30 (4): 1344-1372
- Alberti – Alhtaybat, L., K. Hutaibat, and K. Al-Htaybat. (2012), "Mapping Corporate disclosure theories", **Journal of Financial Reporting and Accounting**. 10 (1): 73-94.
- Albu,N, and Albu N.C: Buneas., Calu A.D. and Girbina M.M., (2011), "A story about IAS/IFRS implementation in Romania: An Institutional and Structuration Theory Perspective". **Journal of Accounting in Emerging economics**, 1 (1): 76-100.
- Alghamdi, S., (2014), "Relevance of International Financial Reporting Standards to emerging Markets: Evidence from Saudi Arabia", **Arab Journal of Administrative Sciences**, 21 (1): 105-127.
- Amidu. M, Yorke. S.M., Harvey.S. (2016). "The Effect of Financial Reporting Standards on Tax avoidance and earnings Quality: A case ofan Emerging Economy". **Journal of Accounting and finance**. 16 (2): 129-150.
- Andrei, Filip; Labelle, Real; & Rousseau, Stephane. (2015). "Legal Regime and Financial Reporting Quality", **Contemporary Accounting Research**, 32 (1): 282-307.
- Baig, M. & Khan, S., (2016), "Impact of IFRS on earnings management: Comparison of pre-post IFRS Era In Pakistan", **Procedia- Social and Behavioral Sciences**, 230: 343-350.
- Barth, M., Landsman, W., Lang, M. (2008). "International Accounting Standards and Accounting Quality". **Journal of Accounting Research**. 46 (3), 67-98.
- Basu, S. (1997). "The Conservatism Principles and the Asymmetric Timelines of Earning". **Journal of Accounting and Economics**, 24: 3-37.
- Beaver, W.H and S.G. (2005). "Conditional and unconditional Conservatism: Concepts and Modeling". **Review of Accounting Studies**. 10 (2): 269-309.



- Bertin, M.J. and Moya, J.A. (2013), "The Effect of Mandatory IFRS adoption on accounting conservatism of reported earnings: evidence from Chilean firms", **Academia Revista Latinoamericana de Administracion**, 26 (1): 139-169.
- Bodle, K. A. Cybinski, P.J., & Monem, R. (2016), "Effect of IFRS adoption on Financial Reporting quality: Evidence from bankruptcy prediction", **Accounting Research Journal**, 29 (3), 292-312.
- Callao, S. & Jarne, J.L. (2010). "Have IFRS Affected Earnings Management in the European Union?". **Accounting in Europe**, 7 (2): 159-189.
- Callen, J. L., & Fang, X. (2017). "Crash Risk and The Auditor-Client Relationship". **Contemporary Accounting Research**, 34 (3): 1715-1750.
- Callen, J. L., and Fang, X. (2015), "Short Interest and Stock Price Crash Risk". **Journal of Banking Finance**. 60, 181-194.
- Capkun. V, Collins, D, Jeanjean .T. (2016). "The Effect of IAS/IFRS adoption on earnings management (smoothing): A closer look at competing explanations", **Journal of Accounting and Public Policy**, 35(4):352-394 .Available at:<https://doi.org/10.1016/j.jaccpubpol.201604.002>.
- Chang, x., Chen, Y and Zolotoy, L. (2017). "Stock Liquidity and Stock Price Crash Risk". **Journal of Financial and Quantitative Analysis**, 52 (4): 1605-1637.
  - Chen, J., Hong, H., & Stein, J.C. (2001). "Forecasting Crashes: Trading Volume, Past returns, and Conditional Skewness in Stock Prices". **Journal of Financial Economics**, 61 (3): 345-381.
- Cheng, F., Yao, S. (2019). "Raising Short-Term debt for Long-Term Investment and Stock Price Crash Risk: Evidence From China". **Finance Research Letters**. 30:1-9, Available at:<https://doi.org/10.1016/j.frl.2019.05.018>.
- Cheung, E., Evans, E., & Wright, S. (2010). "An Historical Review of quality in Financial reporting in Australia". **Pacific Accounting Review**, 22 (2): 147-169.
- Dang, VA, Lee, E, Liu, Y & Zeng, C. (2018), "Corporate Debt Maturity and Stock Price Crash Risk", **European Financial Management**, 24 (3). 451-484.

- Dayanandan, A., Donker, H., Lvanof, M. and Karahan, G, (2016), "IFRS and accounting quality: Legal origin, regional, and disclosure impacts", **International Journal of Accounting & Information Management**,24(3):296-316.Available at: <https://doi.org/10.1108/IJAIM-11-2015-0075>
- Dechow, P.M., R.G. Sloan and A.P.Sweeney. (1995)."Detecting Earnings Management". **The Accounting Review**. 70:193-225.
- Defond, M.L., Hung, M., Li, S., & Li, Y. (2015). "Does Mandatory IFRS adoption affect crash Risk?" **The Accounting Review**,90(1),265-299. Available at, <http://doi.org/10.2308/accr-50859>.
- Ding, Y.; Hope, O.; Jeanjean, T.; Stolowy, H. (2007). "Differences between Domestic Accounting Standards and IAS: Measurement Determinants and Implications". **Journal of Accounting and Public Policy**. 26 (1), 1-38.
- Ebaid, I. (2016). "International Accounting Standards and Accounting quality in code-law Countries the case of Egypt". **Journal of Financial Regulation and Compliance**. 24 (1): 41-59.
- Elshandidy ,T. and Hassanein , A. (2014)." Do IFRS and Board of Directors' Independence Affect Accounting Conservatism?". **Applied Financial Economics**, 24(16): 1091-1102.
- Fields, T. D., T.Lys, and L. Vincent. (2001). "Empirical Reserch on Accounting Choice". **Journal of Accounting and Economics**.31; 255-307.
- Francis, B., I. Hasan, and L.Li. (2016). "Abnormal Real Operations, Real Earnings Management, and Subsequent Crashes in Stock Prices".**Review of Quantitative Finance & Accounting**.46:217-260.
- Fuad, F., Juliarto, A. and Harto, P. (2019), "Des IFRS Convergence Really Increase Accounting qualities? Emerging Market Evidence", **Journal of Economics, Finance and Administrative**, 24 (48): 205-220. Available at:
- Garcia, Jara, E., Cuadrado Ebrero. A., & Eslava Zapata, R. (2011), "Effect of International Financial Reporting Standards of Financial Information quality", **Journal of Financial Reporting and Accounting**. 9 (2): 176-196.

- Givoly, D. and C. Hayn. (2000). "The Changing Time-Series Properties of earnings, Cash Flows and Accruals: Has Financial Reporting become more conservative", **Journal of Accounting and Economics**. 29: 287-320.
- Guarda S., (2013), "**IFRS Adoption & Market Reaction**": Istanbul Stock Exchange Cse, Int. J, Buss. Mgt, Eco, Res, 4(6): 829-834.
- Habib, A., and H. Jiang. (2015). "Corporate governance and Financial Reporting quality in China: A survey of recent evidence", **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**. 24: 29-45.
- Habib, A., M., Monzur and H., Jiang. (2018), "Stock Price Crash Risk: Review of the empirical literature", **Accounting and Finance**, (58): 211-251.
- Habib. A., & Hasan. M. (2017). "Managerial Ability, Investment Efficiency and Stock Price Crash Risk". **Research in International Business and Finance**. 42 (1): 262-274.
- Hong, H., & Stein, J.C. (2003). "Differences of Opinion, Short-sales Constraints and Market Crashes". **The Review of Financial Studies**. 16(2):487-525. Available at: <https://scholar.harvard.edu/stein/publications/differences-opinion-short-sales-constraints-and-market-crashes>
- Hsu, A., H., Pourjalali and Y., Song. (2018). "Fair value Disclosure and Crash Risk". **Journal of Contemporary Accounting & Economics**. 14(1):358-372. <http://dx.doi.org/https://doi.org/10.1108/JEFAS-10-2018-0099>
- Hunjra, A.I., Mehmood, R., and Tayachi, T. (2020). "How Do Corporate Social Responsibility and Corporate Governance Affect Stock Price Crash Risk?". **Journal of Risk and Financial Management**. 13 (30): 1-15.
- Hutton, A.P., Marcus, A.J., & Tehranian, H. (2009). "Opaque Financial Reports, R2, and Crash Risk". **Journal of Financial Economics**, 94 (1), 67-86.
- **International Financial Reporting Standards (IFRS)**, (2004), "Framework for the Preparation and Presentation of Financial Statement", London: IAS CF; Paragraph 37.
- Ismail, W., K. Kamarudin, T. Zijl and K. Dunstan. (2013), "Earnings quality and the adoption of IFRS-based accounting standards: Evidence from an emerging market", **Asian Review of Accounting**, 21 (1): 53-73.

- Jeon, K. (2019). "Corporate Governance and Stock Price Crash Risk". **Academy of Accounting and Financial Studies Journal**. 23 (4). 1-13.
- Jin, L., & Myers, S.C. (2006). "R2 Around The World; New theory and new tests". **Journal of Financial Economics**, 79 (2): 257-292.
- Jones, J.J., (1991). "Earnings Management During Import Relief Investigations". **Journal of Accounting Research**. 29: 193-228.
- Khan, M. and R. Watts. (2009). "Estimation and Empirical Properties of a firm year Measure of Accounting Conservatism". **Journal of Accounting and Economics**. 48: 132-150.
- Khodarahmi, B., Foroughnejad, H., Sharifi, M., & Talebi, A. (2016), "The Impact of Information Asymmetry on the Future Stock Price Crash Risk of Listed Companies in the Tehran Stock Exchange", **Journal of Asset Management and Financing**, 41 (3), 82-93.
- Kim, J. B., Li, Y., & Zhang, L. (2011). "Corporate Tax avoidance and Stock Price Crash Risk: Firm-Level analysis". **Journal of Financial Economics**, 100 (3), 639-662.
- Kim, J.B., & Zhang, L. (2014). "Financial Reporting Opacity and Expected Crash Risk: Evidence from Implied Volatility Smirks". **Contemporary Accounting Research**, 31 (3): 851-875.
- Kim, J.B., Li, L., Lu, L.Y., & Yu, Y. (2016). "Financial Statement Comparability and Expected Crash Risk". **Journal of Accounting and Economics**, 61 (2-3):294-312.
- Kim., J., I., Yeung an J., Zhou. (2019). "Stock Price Crash Risk and Internal Control Weakness: Presence Vs. disclosure effect", **Accounting and Finance**. 59 (1): 1197-1233.
- Kothari, S.P., Shu, S., Wysocki, P.D., (2009), "Do managers withhold bad news?" **Journal of Accounting Research**, 47 (1): 241-276.
- Lee, K., J. Jin, and B.Lee. (2015), "Changes in the quality of accounting information with the adoption of IFRS in Korea", **Panpacific Journal of Business Research**, 6 (1): 35-45.

- Lim, H., Kang, S.K., & Kim, H. (2016). "Auditor Quality, IFRS Adoption and Stock Price Crash Risk: Korean Evidence", **Emerging Markets Finance and Trade**, 52 (9), 2100-2114.
- Liu, J., and Zhong, R. (2018), "Equity Index Futures Trading and Stock Price Crash Risk: Evidence from Chinese Markets". **Journal of Futures Market**. 38 (11): 1313-1333.
- Mechelli A. & Cimini, R. (2013). "How Have the IAS / IFRS Adoption Affected Earnings Management in Eu? The Effect of the Absence /Divergence of Regulation and of Legal Enforcement". **International Conference Financial Distress: Corporate Governance and Financial Reporting Issues. Rome, Italy**, October 17-19.
- Murtini, H., and Lusiana. (2016). "Earning Management and Value relevance before and after the adoption of IFRS in Manufacturing company in Indonesia", **Review of Integrative Business and Economics Research**. 5 (1): 241-250. Available at: [http://sibresearch.org/uploads/3/4/0/9/34097180/riber\\_h15-135\\_241-250](http://sibresearch.org/uploads/3/4/0/9/34097180/riber_h15-135_241-250)
- Nouri, Y. & E.Abaoub. (2014), "Accounting Manipulations and IFRS: Evidence from French Companies", **International Journal of Economics and Finance**. 6 (11): 229-244.
- Okoye, P.V., & Akenbor, C.O. (2014). "Financial reporting framework in Nigeria and the adoption of the international financial reporting standards", **International Journal of Business and Economic Development**, 2 (1):52-63
- Outa, E. R. (2011), "The Impact of International Financial Reporting Standards (IFRS) adoption on the accounting quality of listed companies in Kenya", **International Journal of Financial Reporting**, 4 (1): 212-241.
- Palmer, B. (2020). "International Financial Reporting Standards (IFRS) Definition", **Economy Government & Policy**. Available at: <https://www.investopedia.com/terms/i/ifrs.asp>.
- Piotroski, J. D., T.J. Wong, and T. Zhang, (2015). "Political Incentives to Suppress Negative Information: evidence from Chinese Listed firms". **Journal of Accounting Research**. 53: 405-459

- Qi, J., & Diao, W. (2020). "Diversification Strategy and Stock Price Crash Risk: Evidence From China". **International Journal of Business and Management**. 15 (3): 94-113.
- Samaha, K., and H. Khlif. (2016), "Adoption of and Compliance with IFRS in developing Countries: Asynthesis of Theories and directions for future research", **Journal of Accounting in Emerging Economies**. 6 (1): 33-49.
- Santos, M.A.C.D., & Cavaicante, P.R.N. (2014), "Effect of the Adoption of IFRS on the Information Relevance of Accounting Profits in Brazil", **Revista Contabilidade & Finance**. 25 (66); 228-241.
- Sunder, S. (2016). "Better Financial reporting: meanings and means". **Journal of Accounting and Public Policy**, 35 (3), 211-223.
- Tan, H. Wang, S., & Welker, M. (2011). "Analyst Following and Forecast Accuracy After Mandated IFRS Adoptions". **Journal of Accounting Research**, 49 (5): 1307-1357.
- Yurisandi, T., & Puspitasari, E. (2015), "Financial Reporting Quality-Before and After IFRS Adoption Using Nice Qualitative Characteristics Measurement", **Procedia Social and Behavioral Sciences**,211,644-652.Available at: <https://doi.org/10.1016/j.sbspro.2015.11.091>
- Zeghal, D., S., Chtourou, and Y. Fourati, (2012), "The Effect of Mandatory Adoption of IFRS on Earnings Quality: Evidence from the European Union", **Journal of International Accounting Research**. 11 (2): 1-25.
- Zhang, H., & Nam, C.H. (2016), "The Effect of Information Disclosure Quality on Stock Price Crash Risk: Evidence from Listed Companies in China", **Journal of Modern Accounting and Auditing**. 12 (8), 401-409.
- Zhang, J. (2011), "The effect of IFRS adoption on accounting conservatism- New Zealand Perspective (**Doctoral dissertation, Auckland University of Technology**).. available at:www.proquest.com.